



أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك
المركزي الجيبوتي

2020
درجة الماجستير
قسم الاقتصاد والمصاريف

Neima Said MOUSSA

مشرف الرسالة:
Prof. Dr. Fahrettin ATAR

أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك
المركزي الجيبوتي

Neima SAÏD MOUSSA

Prof. Dr. Fahrettin ATAR

الجمهورية التركية

جامعة كارابوك

معهد الدراسات العليا

أطروحة لنيل درجة الماجستير

في قسم الاقتصاد والمصاريف

كارابوك

تشرين الأول 2020

المحتويات

1	المحتويات
4	صفحة الحكم على الرسالة
5	تعهد
6	الشكر والتقدير
7	المقدمة
8	الملخص
9	ÖZ
10	ABSTRACT
11	معلومات تسجيل الأرشيف
12	ARŞIV KAYIT BİLGİLERİ
13	ARCHIVE RECORD INFORMATION
14	الغرض من البحث وأهميته
14	طريقة البحث
14	مشكلة البحث
15	الصعوبات التي واجهت البحث
15	الفصل الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية
15	1.1 مدخل إلى البنك المركزي
16	1.2 ماهية البنوك المركزية تاريخها وتطورها
18	1.3 خصائص البنك المركزي
18	1.4 وظيفة البنك المركزي
19	1.4.1 بنك الإصدار
22	1.4.2 بنك الحكومة
23	1.4.3 بنك البنوك
26	1.5 إدارة العملات الأجنبية وتنظيم الائتمان للبلد
28	1.6 السياسة النقدية وأهدافها

29	أدوات السياسة النقدية.....	1.7
	الفصل الثاني: السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية والسياسة المالية.....	
34	2.1 السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية.....	
34	2.1.1 النظرية الكمية ومدخل المبادلات:.....	
35	2.1.2 الطلب على النقود ومعادلة كامبريدج:.....	
36	2.1.2.1 الافتراضات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية:.....	
36	2.2 السياسة النقدية في النظرية الكينزية.....	
37	2.2.1 تفضيل السيولة في النظرية الكينزية للسياسات النقدية.....	
38	2.2.2 مصيدة السيولة.....	
39	2.2.3 تطورات لاحقة حدثت في التحليل الكينزي.....	
40	2.2.4 الاختلافات الجوهرية بين النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.....	
40	2.3 السياسة النقدية في النظرية النقدية (النمو الكلاسيكية).....	
41	2.3.1 المبادئ الأساسية للنظرية النقدية.....	
41	2.3.2 المتغيرات التي تحدد الطلب على النقود.....	
42	2.4.1 علاقة السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية.....	
43	2.4.2 علاقة السياسة النقدية في السياسة المالية.....	
46	الفصل الثالث: استقلالية البنوك المركزية.....	
48	3.1 مفاهيم حول البنوك المركزية.....	
48	3.2 الموقف من استقلالية البنوك المركزية.....	
49	3.2.1 مبررات استقلال البنوك المركزية.....	
51	3.3 معايير استقلالية البنوك المركزية.....	
53	3.4 نماذج عن استقلالية البنوك المركزية.....	
54	3.4.1 البنك المركزي الألماني (Bunds Bank).....	
54	3.4.2 البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي).....	
55	3.4.3 البنك المركزي السويسري.....	
56	3.4.4 البنك المركزي اللبناني.....	
57		

58	3.4.5 البنك المركزي الإماراتي
59	3.4.6 البنك المركزي العراقي
60	3.5 أثر استقلالية البنوك المركزية في المؤشرات الاقتصادية
61	3.6 استقلالية البنوك المركزية في ظل التكتلات والعولمة
66	الفصل الرابع: تطور النظام المصرفي الجيبوتي
66	4.1 تاريخ جمهورية جيبوتي
66	4.2 الاقتصاد الجيبوتي وأهم التطورات
69	4.3 تطور العملية المصرفية في جيبوتي وتاريخ إنشاء البنك المركزي
71	4.4 مهام البنك المركزي الجيبوتي
75	4.5 أسباب اختيار مجلس العملات
75	4.6 الميزانية والعملة والقطاع الخارجي
83	الخاتمة
85	قائمة الجداول
86	قائمة المصادر والمراجع
86	المصادر العربية:
92	المصادر الأجنبية:
93	شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
94	السيرة الذاتية
94	ÖZGEÇMİŞ

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالبة نعيمة سعيد موسى بعنوان "أثر الاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجبوتي" في برنامج الاقتصاد والمصاريف الإسلامية هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Prof. Dr. Fahrettin Atar

.....

مشرف الرسالة

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول من قبل لجنة المناقشة بالإجماع بالقبول بتاريخ 2020/09/18

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

رئيس اللجنة

.....

عضواً

.....

عضواً

.....

تم منح الطالبة بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم الاقتصاد والمصاريف الإسلامية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

.....

مدير معهد الدراسات العليا

تعهد

كتبت هذا العمل الذي قدمته كأطروحة ماجستير، دون استخدام أي طريقة تتعارض مع الاخلاق والتقاليد العلمية، وأنني كنت اعرف الاقتباسات التي يمكن اعتبارها انتحالا أثناء اجراء بحثي، وأنني لم اقم بتضمين أي قسم يمكن اعتباره سرقة أدبية في بحثي، وان الاعمال التي استخدمتها تتكون من تلك الموضحة في المصادر، واصرح بموجب هذا البيان انه تم الاستشهاد بالمصادر بشكل صحيح. أقبل أن أتحمّل جميع التبعيات الأخلاقية والقانونية التي تنشأ في حال تحديد موقف مخالف لهذا البيان الذي ادليت به بخصوص أطروحتي من قبل المعهد، بغض النظر عن وقت محدد.

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntılarının intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabule derim.

Adı Soyadı: Neima Said Moussa

İmza :

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي أهلنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ الدكتور المشرف "فخر الدين أثار" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة، كما نتقدم الجزيل الشكر الى مدير الجامعة ومدير المعهد وجميع الأساتذة التخصص "البنوك والتمويل" كلهم شكرا.

المقدمة

شهد العالم بعد انتهاء الحرب الباردة العديد من المتغيرات التي أدت إلى تسارع كبير في التطورات وتلاحقت انعكاساتها على أنحاء العالم كافة، ومن أخطر ملامحها السلبية ارتفاع حجم المديونية، ومعدلات النمو، وارتفاع حجم الموازنات العامة، وموازن المدفوعات، ولأجل الحصول على مواد تمويلية جديدة في الأسواق العالمية اتبعت السياسات التوسعية طريقة أدت إلى تدهور العملة الرئيسية، ونتيجة لزيادة الإصدار النقدي إثر التضخم أدى ذلك إلى نتائج سلبية على الإنتاج، والعملة، والقوة الشرائية.

ومن هنا ظهرت أهمية البنك المركزي الذي هو الأساس الذي يقوم عليه النظام المصرفي، وسلم النشاط الاقتصادي وشريانه في أي دولة في العالم ووقعت على عاتقه المسؤولية عن إدارة، وتوجيه السياسة النقدية، وازدادت أهمية البنك المركزي لتمكين الاستقرار الاقتصادي، والنقدي كما كان يرى بعض الاقتصاديين في ذلك وقت، وفشلت السياسة النقدية في محاربة التضخم، بعد ذلك زادت مسؤوليات البنك المركزي من حين إلى آخر إلى أن أصبح لا غنى عنه وصار مساراً للتطورات على مستوى العالم.

ولأجل الضغوطات، والأوامر السياسية تبين ميلها لمنح الاستقلال، والحرية الكاملة لوضع، وتنفيذ السياسة النقدية، ورفع كفاءتها، وفعاليتها والتي تُعد جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة، والتأثير على تطورات الكتلة النقدية، ومعدل الفائدة ومن بينها النمو، والتضخم، والتشغيل، والدخل، والنشاط، والاقتصاد ككل.

أما بالنسبة إلى قياس، وتقييم استقلالية البنوك المركزية بحسب اعتمادها على مجموعة من المعايير العالمية فهذا يختلف بحسب حدود، وضمانات، ودرجة الاستقلالية الدولية بالأخص استقلالية الدولة المتقدمة التي تختلف تمامًا عن الدول النامية التي لم تحصل بعضها على الاستقلالية حتى في وقتنا الحالي بما في ذلك جيبوتي وغيرها من الدول مثيلة.

الملخص

يعد البنك المركزي من اهم المؤسسات المالية التي يعتمد عليها الهيكل النقدي لكل دول العالم، وكذلك يلعب دورا بارزا في تنفيذ السياسات النقدية وايجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول، ومع تطور المعاملات التجارية التي ادت بدورها الى توسع دور البنوك المركزية في العالم وظهور الازمة المالية العالمية في العام 2008، تزايد الجدل بين مفكري وعلماء الاقتصاد، مما ادى الى تداخل الحكومات مع البنوك المركزية لوضع السياسات النقدية، الامر الذي دعى الى اعادة التفكير في استقلالية هذه البنوك واضعا اياها على المحك.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، البنك الحكومة، البنك الإصدار، السياسة

النقدية، السياسة المالية، الاستقلالية

ÖZ

Merkez bankası, parasal yapının tüm dünya ülkelerine bağlı olduğu en önemli finansal kuruluşlardan biridir, ayrıca para politikalarının uygulanmasında ve ülkelerin karşı karşıya olduğu ekonomik sorunlara çözüm bulunmasında ve ticari işlemlerin geliştirilmesinde önemli bir rol oynar ve bu da merkez bankalarının dünyadaki rolünün genişlemesine ve küresel finansal krizin ortaya çıkmasına neden olur. 2008 yılında, düşünürler ve iktisatçılar arasındaki tartışmanın artması, hükümetlerin para politikaları belirlemesi için merkez bankalarına müdahale etmesine ve bu bankaların bağımsızlığının yeniden gözden geçirilmesi çağrısında bulunarak onları teste sokmasına neden oldu.

Anahtar Kelimeler: Merkez Bankası, Devlet Bankası, Amir Banka, Politik Para, Maliye Politikası, Bağımsızlık

ABSTRACT

The central bank is one of the most important financial institutions on which the monetary structure depends on all countries of the world, as well as it plays a prominent role in implementing monetary policies and finding solutions to economic problems facing countries, and with the development of commercial transactions, which in turn led to the expansion of the role of central banks in the world and the emergence of the global financial crisis. In the year 2008, the debate increased between thinkers and economists, which led to governments interfering with central banks to set monetary policies, which called for a reconsideration of the independence of these banks, putting them to the test.

Keywords: Central Bank Government Bank The issuing Bank Monetary Policy Fiscal Policy Independence.

معلومات تسجيل الأرشيف

عنوان الرسالة	أثر الاستقلالية البنك المركزي على الفعالية السياسية النقدية في حالة البنك المركزي الجبوتي
مؤلف الرسالة	نعيمة سعيد موسى
مشرف الرسالة	أ.ذ: فخر الدين أثار
درجة الرسالة	ماجستير
تاريخ المناقشة	2020/09/18
مجال الرسالة	البنوك والتمويل
مكان المناقشة	جامعة كارابوك- معهد الدراسات العليا
عدد صفحات	94
الكلمات المفتاحية	البنك المركزي، البنك الحكومة، البنك الإصدار، السياسة النقدية، السياسة المالية، الاستقلالية

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	Cubuti Merkez Bankasının Bağımsızlığı ve Para Politikaları Faaliyetlerine Etkisi
Tezin Yazarı	Neima Said MOUSSA
Tezin Danışmanı	Prof. Dr. Fahrettin ATAR
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	18/09/2020
Tezin Alanı	Bankacılık ve Finans
Tezin Yeri	KBU/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	94
Anahtar Kelimeler	Merkez Bankası, Devlet Bankası, Amir Banka, Politika Para, Maliye Politikası, Bağımsızlık

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	The Impact Of Ihe Independence of Ihe Central Bank on Ihe Effectiveness of Monetary Policy In Ihe Case of Ihe Central Bank of Djibouti
Author of the Thesis	Neima Said MOUSSA
Advisor of the Thesis	Prof. Dr. Fahrettin ATAR
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	18.09.2020
Field of the Thesis	Banking and Finance
Place of the Thesis	KBU/ LEE
Total Page Number	94
Keywords	Central Bank, State Bank, Supervisory Bank, Policy Money, Fiscal Policy, Independence

أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجبوتي

الغرض من البحث وأهميته

في ظل التطورات التي شهدتها العالم أعطى أهمية كبيرة للدور الذي تؤديه البنوك المركزية في زيادة مصداقية السياسة النقدية، فالسياسة النقدية أدت دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار النقدي، والمالي، وتغيير النمو الاقتصادي نحو الأفضل، لذا نرى البنوك المركزية في الدول الأوروبية تمثل السلطة النقدية في إطار التكامل الاقتصادي والتعاون الدولي وتتمتع باستقلالية مطلقة لها آثارها على صحة الوضعية النقدية لدول الاتحاد فأصبحت من الموضوعات التي بأمس الحاجة لمعرفةا.

طريقة البحث

لأجل دراسة موضوع بشكلٍ جديدٍ، وتحديد إشكالية موضوع البحث، والاجابة عن الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المتبعة علينا اتباع المناهج الآتية ومنها: المنهج الوصفي، والتاريخي، والتحليلي وهذا أنسب اعتباراً لمثل هذا النوع من الدراسات نظراً لملائمة طبيعة هذا الموضوع، لذا قمت باستعمال المنهج الوصفي عند تعريف المفاهيم العامة حول البنوك المركزية والسياسة النقدية أما المنهج التاريخي فقد استعملته عند دراسة مراحل استقلالية البنوك المركزية وكذا السياسة النقدية أما المنهج التحليلي فاستعملته لتشخيص، وتحليل بيانات بنك جبوتي أيضاً من الجداول.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- ما مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية؟ وما اتجاهاته الحديثة؟
- 2- ما علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية؟
- 3- هل يستطيع البنك المركزي ضمان الاستقرار النقدي من دون تدخل الدولة؟
- 4- ما أثر استقلالية البنك المركزي الجبوتي على مسار السياسة النقدية؟
- 5- ما مدى تبني النظام العالمي لاستقلالية البنوك المركزية؟

الصعوبات التي واجهت البحث

من الصعوبات التي واجهتني من خلال كتابتي هذا البحث عدم وجود الكتب والبحوث متعلقة في السياسة النقدية في الجيبوتي، عدم وجود معلومات كافية في الانترنت عدم توفر المساعدة من الناحية العملاء البنك المركزي والصندوق النقدي في الجيبوتي.

الفصل الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية

1.1 مدخل إلى البنك المركزي

يحتل البنك المركزي أعلى سلم التصنيف في النظام المصرفي؛ لأنه يُعدُّ أهم مؤسسة مالية، وهو الدعامة الرئيسية التي يعتمد عليها الهيكل النقدي والمالي في بلدان العالم كافة، إذ إنَّ نشاطات البنك المركزي من الأهمية بمكان بحيث أصبح لا غنى عنه لتنفيذ السياسات المالية التي تضعها الحكومات، وكذلك يؤدي دوراً بارزاً في تنفيذ السياسة الاقتصادية التي تضعها الدولة.

ويُعدُّ ظهور البنك المركزي متأخراً نوعاً ما، فضلاً عن أنَّ نشاطاته كانت تقتصر على إصدار النقد في بادئ الأمر، إذ إنَّ البنوك المركزية وجدت كبنوكٍ تجاريةٍ ثمَّ صارت بعد ذلك بنوكاً عامة تملكها الدولة، إذ يُعدُّ البنك المركزي مؤسسة حكومية عامة تمسك حسابات الدولة، وتديرها، وتغطي ديونها، ويمثّل الدول في المحافل، والهيئات الدولية، والمؤسسات المالية الخارجية، ويقدم البنك المركزي أيضاً المشورة للدولة كلما احتاجت إليها، ولا نكاد نجد دولةً تخلو من هذه المؤسسة لمساعدتها على تجاوز الأزمات المالية، وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول من خلال السياسات النقدية التي تضعها تلك البنوك⁽¹⁾.

إنَّ من أهم الأهداف الرئيسية للبنك المركزي هي المحافظة على الأسعار واستقرارها وكذلك وضع حدٍّ للتقليل من عملية التضخم التي تشهدها اقتصاديات البلدان، وتختلف العلاقة بين البنك المركزي والدولة بقدر اختلاف اقتصاد البلد ودرجة تطور الدولة واقتصادها، إذ إنَّ البلدان المتقدمة تعطي بنوكها المركزية قدرةً، وصلاحياتٍ

(1) للمزيد ينظر: أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، سورية، 2005، ص1.

واسعة لصياغة وتنفيذ السياسات النقدية على العكس تماماً من البلدان النامية التي تتدخل الحكومات فيها بصورة مباشرة في إجراءات البنوك المركزية، لذا نرى أن استقلالية البنوك المركزية هي من الأمور التي تحظى بأهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية، بالأخص الدراسات المالية، والمصرفية وذلك لأهمية دور البنوك المركزية في الاستقرار الاقتصادي للدول⁽²⁾.

1.2 ماهية البنوك المركزية تاريخها وتطورها

كان لتزايد احتياج الحكومات للتمويل، وكذلك زيادة النشاط الاقتصادي، وحركة الأموال والبضائع بين الدول أثر بالغ في صعوبة، وتعقيدات المعاملات المصرفية والبنكية، لذا ظهرت الحاجة إلى مؤسسة من خارج البنوك تتولى عمليات الإشراف على عمل هذه البنوك وتنظيم عملها، وكذلك تنظيم عمليات إصدار النقد، فنشأت البنوك المركزية، ولهذا يُعدُّ إنشاء البنوك المركزية لأجل التحكم في عرض النقود، وتنظيم إصدارها⁽³⁾.

وتعددت التعريفات الخاصة بالبنك المركزي على الرغم من اختلاف التسميات التي تطلق عليه إلا أنَّها تؤدي إلى النتيجة نفسها ومصطلح "البنك المركزي" نفسها، فجد أن من يعده هيئة أو سلطة نقدية تشرف على إيجاد، وتطبيق سياسة نقدية مثالية للبلاد على اعتبار أنه أساس الهيكل المالي للبلاد، ويقع في أعلى النظام المصرفي، وبالتالي أن هذا يمكنه من الرقابة الكمية والنوعية لمجريات سير الكتلة النقدية المتداولة بطريقة يسهل معها تنفيذ سياساته النقدية⁽⁴⁾، وعرفه الاقتصاديون على أنه: "الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام البنكي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة"⁽⁵⁾، أو أنه: "مؤسسة بنكية تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات البنكية للدولة وتشرف وتراقب على سلوك البنوك التجارية في

(2) للمزيد ينظر: خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 23، 2011م، ص 78.

(3) أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، ص 1.

(4) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك والسياسات النقدية، دار اليازوري، ط2، الأردن، 2006، ص 24-25.

(5) شافعي ومحمود زكي، مقدمة في البنوك والنقود، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1982، ص 234.

تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدول عن طريق بعض السياسات والأجهزة الخاصة به" (6).

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف البنك المركزي بأنه المصرف الوطني للدول الذي يساهم في تقديم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية للحكومة التي يتبع لها، ويهتم بمتابعة، ومراقبة البنوك التجارية، وتنفيذ السياسات المالية والنقدية الخاصة بالحكومة.

ونشأ أول بنكٍ مركزي عام 1688 في السويد وكان يعرف بـ (مصرف السويد)، إلا أنَّ أغلب دول العالم اعتمدت بنك إنجلترا الذي نشأ عام 1694 نموذجًا لإنشاء بنوكها المركزية، أما فرنسا فقد انتظرت حتى عام 1800 لإنشاء بنوكها المركزي المعروف بـ (بنك فرنسا المركزي) للتصدي لحالة الركود التي رافقت الثورة الفرنسية عن طريق منحه حق الإصدار النقدي، وفي عام 1814 تم تأسيس البنك المركزي الهولندي وكان يعتمد في رأس ماله على أموال المساهمين كما هو الحال للبنوك المركزية السابقة.

وفي عام 1817 رأى (بنك النمسا المركزي) النور لمواجهة التدهور الحاصل في النظام النقدي وقيمة النقد، ثم تلا بعد ذلك ظهور العديد من البنوك المركزية في دول العالم وذلك خلال القرن التاسع عشر وكالاتي: عام 1817 (بنك النرويج)، عام 1818 (البنك الوطني الدنماركي)، عام 1850 (البنك الوطني البلجيكي)، عام 1856 (بنك إسبانيا)، عام 1860 (بنك روسيا)، عام 1882 (بنك اليابان)، عام 1893 (بنك إيطاليا) (7).

وفي عام 1920 عقد مؤتمر في بروكسل تحت عنوان (المؤتمر المالي الدولي) نتج عنه عدة توصيات أهمها (8):

- 1- على الدول كافة إنشاء صيرفة مركزية الغرض منها إيجاد حالة من الاستقرار لعملتها ونظامها المالي.
- 2- تنشيط المصالح المالية الدولية من خلال هذه الصيرفات.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتصاعد وتيرة إنشاء البنوك المركزية وبالأخص مع ازدياد حركات التحرر فلا نكاد نجد الآن دولةً تخلو من بنكٍ مركزي.

(6) الهمايدية ومحمد، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1991م، ص 61.

(7) ينظر: جريدة العرب الاقتصادية الدولية، البنوك المركزية في العالم سلطة منتزعة منذ العام 1844، الرياض، 31 مارس، 2016م.

(8) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك والسياسات النقدية، ص 24.

1.3 خصائص البنك المركزي

تتمتع البنوك المركزية بعدة خصائص تميّزها عن باقي المؤسسات المالية للدولة يتبين لنا من خلالها طبيعة البنوك المركزية من خلال المقارنة مع مؤسسات الدولة الأخرى المالية منها وغير المالية⁽⁹⁾، ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يأتي:

1- يوجد بنك مركزي واحد في كل بلد، إلا الولايات المتحدة الأمريكية إذ يوجد بها اثنتا عشرة مؤسسة إصدار نقدي تخضع كلها للسلطة النقدية المتمثلة بالمجلس الاحتياطي الفدرالي الاتحادي، وهو يحدد السياسات النقدية للبلد ويلتزم بتنفيذها بنوك الإصدار الأخرى.

2- تعد البنوك المركزية القائد الأعلى للإدارة النقدية، ويؤلف قسماً من الإدارة المالية للدول، فهو الممثل الرئيس للسلطة النقدية التي توجه النظام النقدي وتشرف على العمل المصرفي والنشاطات الائتمانية. وكذلك يحافظ على القيمة الداخلية والخارجية للعملة المحلية من خلال التحكم بمقدار عرض النقد بما يعزز الإنتاج، ويوجد توازن في المدفوعات الخارجية، إذ إنه يمتلك وسائل تمكنه من السيطرة على المصارف التجارية بما يجعلها تستجيب للسياسات النقدية التي يريد البنك المركزي تنفيذها⁽¹⁰⁾.

3- للبنوك المركزية سلطة رقابية على بقية البنوك، إذ إنه يقع في قمة هرم الجهاز المركزي.

4- للبنوك المركزية القدرة على تحويل الأصول إلى نقد، وتعدّ هي المؤسسة المخولة قانوناً بإصدار النقد، إذ لم يعد للمصارف التجارية مطلقاً أي دور في إصدار النقد⁽¹¹⁾.

1.4 وظيفة البنك المركزي

للبنوك المركزية وظائف متشابهة في بلدان العالم كافة الهدف منها تحقيق المصلحة العامة للدولة إلا أنّ تطبيق هذه الوظائف يختلف من بلدٍ إلى آخر بحسب البيئة الاقتصادية للبلد، إذ إنّ البنوك المركزية تقوم بكلّ الوظائف الآتية أو بعضها وهي⁽¹²⁾:

(9) مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999م، ص 72.

(10) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990م، ص 276.

(11) عبدالمعظم السيد علي ونار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص 122.

- 1- إصدار الأوراق النقدية تحت شروط معينة تتفق مع الحاجة إليها، ولذلك سمي بـ (بنك الإصدار).
- 2- إجراء الخدمات المصرفية الحكومية، ولذلك سمي بـ (بنك الحكومة).
- 3- القيام بالخدمات المصرفية وتقديم المساعدات للبنوك التجارية، ولذلك سمي بـ (بنك البنوك).
- 4- الرقابة على إدارة الاحتياطات من العملات الأجنبية للبلدان، ومراقبة التجارة الخارجية للمساهمة بتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف بالنسبة إلى العملات الأجنبية.
- 5- الرقابة على الائتمان نوعاً وكمياً بما يخدم السياسات النقدية الموضوعية.

إن أول بنك للإصدار في العالم هو بنك إنجلترا الذي أسس عام 1694م كما أسلفنا، وقد تعزز دور هذا البنك في الإصدار بعد صدور قانون روبرت بيل سنة 1844م الذي نصَّ على أن: "النقود المصدرة ممثلة فعلياً لكمية الذهب الموجودة في خزائن البنك، مع كمية مغطاة بالسندات الحكومية"⁽¹³⁾.

وفيما يأتي وظائف البنك المركزي بشكلٍ مفصلٍ:

1.4.1 بنك الإصدار

إن إصدار أوراق البنكنوت هي أول وظيفة للبنك المركزي⁽¹⁴⁾، إذ إنَّ البنك المركزي عرف باسم بنك الإصدار، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر أن يقوم بهذه الوظيفة، وتعدُّ وظيفة الإصدار التي سارت سويةً مع التطور الحاصل في نظم البنوك المركزية الأساس لتمييز هذه البنوك عن غيرها، فالبنك المركزي هو المحتكر الوحيد لهذه العملية (أي عملية الإصدار النقدي)، وهذا لا يعني بالطبع أنَّ البنك المركزي له الحرية المطلقة في إصدار البنكنوت كما تشاء، بل أنَّ ذلك يخضع لقوانين وقيود الغرض منها تنظيم عملية الإصدار بحسب حاجة المعاملات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكلٍ عامٍ والنقدي بشكلٍ خاصٍ.

إنَّ امتياز إصدار الأوراق النقدية مرتبط بنشوء وتطور البنوك المركزية إذ إنها كانت تسمى حتى أوائل القرن العشرين ببنوك الإصدار⁽¹⁵⁾، وتطورت عملية الإصدار

(12) صبحي تادرس قريصة وأحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، د.ت، ص 155.

(13) Claude Simon, Les Banque's, Edition La decouvert, Paris, 1984, p 20.

(14) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك والسياسات النقدية، ص 36.

(15) ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، ط1، الجزائر، 1993م، ص 39.

النقدي بحسب العلاقة التي تربطها بالذهب، إذ يتم تحديد مقدار النقود الورقية بحسب مقدار الرصيد من الذهب اللازم والموجود لتغطيتها، فحرية الإصدار ظهرت مرافقةً مع الأوضاع التجارية وعلى وفق ما مرت به عملية الإصدار من تطور وفقاً للمراحل التي مرت بها كالاتي:

أولاً: نظام الغطاء الذهبي الكامل

يعد هذا النظام الشكل الأول للإصدار، فهو يمثل الغطاء الذهبي للأوراق المصدرة 100%⁽¹⁶⁾، إذ يتم تحديد حجم النقود المصدرة في هذا النظام بحسب حجم الغطاء الذهبي ومعدل تغيره، ويتصف هذا النظام بالركود، إذ إن الإصدار النقدي ارتبط كلياً بحجم الذهب الموجود في البنك المركزي، مما يؤدي إلى عدم تحقق الطلب الإضافي للنقود في حال عدم زيادة خزين البنك المركزي من الذهب، لذلك أجبرت الدول إلى تغيير هذا النظام بنظام آخر أكثر مرونة⁽¹⁷⁾.

ثانياً: نظام الإصدار الجزئي الوثيق

تمّ اتباع هذه الطريقة في إنجلترا في عام 1844م وتبعتها البلدان الأخرى من بعدها، إذ يقوم البنك المركزي وفق هذا النظام بإصدار أوراق نقدية مغطاة بالذهب بنسبة 100% وأوراق نقدية أخرى من دون رصيدي ذهبي، إذ يتم إصدار سندات حكومية تعدّ غطاءً لمقدار معين وثابت من الأوراق النقدية⁽¹⁸⁾، وهذا النظام هو أكثر مرونة من النظام السابق إذ تستطيع الحكومة زيادة أو تقليل حجم السندات الحكومية، إلا أنّ البنك المركزي لا يستطيع تجاوز هذا المقدار إذا لم يستطع الحصول على الذهب، وهذا يؤدي إلى عدم التجاوب بين حجم الائتمان وحجم النشاط الاقتصادي، ومع ذلك فإنّ الذين يؤيدون هذا النظام ينظرون إلى هذه الطريقة على أنها كإباحة للبنك المركزي إذا ما أراد التوسع في عملية الإصدار النقدي.

ثالثاً: نظام غطاء الذهب النسبي

تعطي الحكومة للبنك المركزي في هذا النظام حريةً محدودةً في إصدار النقود بحدودٍ معينةٍ في مقابل سندات حكومية وما يزيد عن حدّ السندات يجب أن يكون مغطى

(16) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1996م، ص 76.

(17) ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ص 248.

(18) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م، ص 249.

بالذهب، لقد طبقت إنجلترا هذا النظام بعد صدور قانون Peele في عام 1844م إلا أنّها تخلت عنه بعد أن اتضح أنه يتمتع بالجمود⁽¹⁹⁾.

رابعاً: نظام الحد الأقصى للإصدار

في هذا النظام يتم التخلي عن أهمية العلاقة الأساسية والثابتة بين الأوراق النقدية المصدرة وبين مقدار الاحتياط الذهبي الموجود، إذ يتم إيجاد قانونٍ يحدد القدر الأقصى للأوراق النقدية التي يمكن للبنك المركزي أن يصدرها، ويكون هذا الحد قابلاً للتغيير طبقاً للظروف السائدة، ويعدُّ هذا النظام أكثر مرونة من الأنظمة التي مرت علينا آنفاً، إلا أنّه لا يخلو من الجمود عندما يصل الإصدار النقدي إلى الحد الأقصى، فتغيير هذا الحد يحتاج إلى تشريع قانون جديد أو إضافة تعديلات على القانون السابق وربما لا يحدث هذا التغيير بالسرعة الممكنة واللازمة وبالتالي يؤدي إلى انكماش في سوق الأوراق النقدية، وغالباً ما يتم رفع الحد الأعلى للإصدار النقدي كلما كانت الحكومة في حاجة إلى مزيد من النقود⁽²⁰⁾.

إن أول من اعتمد هذا القانون هي الحكومة الفرنسية في عام 1870م، تلتها إنجلترا في عام 1939م ثم اليابان في عام 1941م⁽²¹⁾.

خامساً: نظام الإصدار الحر

يتم رفع كل القيود القانونية الخاصة بنوعية الغطاء النقدي في ظل هذا القانون، إذ تتغير قيمة الإصدار النقدي، وتخضع كل التغييرات إلى تقدير السلطة النقدية لتحقيق أهدافها وسياساتها النقدية والمالية، لذا يتمتع هذا النظام بمرونة عالية جداً، ولهذا يتحرر الإصدار النقدي من القيود الكمية التي تحيط به المتمثلة بالغطاء الذهبي والسندات الحكومية⁽²²⁾، إن هذا النظام يطبق في الوقت الراهن في البنوك المركزية كافة فهو يعد أكثر نظام نقدي متطور.

(19) صبحي تادرس قريصة واحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، ص 156.

(20) ضياء مجيد، الإصدار النقدي، ص 249.

(21) اكرم حداد ومهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط1، الأردن،

2005م، ص 84.

(22) إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية،

مصر، 2000م، ص 327.

1.4.2 بنك الحكومة

للبنوك المركزية وظائف متعددة في مختلف البلدان والدول لا تقف عند حدود إصدار النقود فحسب، إذ إنَّها تكون مستشاراً للدولة ووكيلاً لها في الأمور المالية من خلال كونها بنك الحكومة، وعندما تمارس البنوك المركزية دور بنك الحكومة فهذا لا يدلّ على أنَّها ملكية عامة، إذ إنَّ البنك المركزي يقوم بدور بنك الحكومة في الدول التي يكون بنكها المركزي ملكية خاصة، فعمل البنوك المركزية الرئيسية هو تنفيذ السياسات النقدية التي تضعها الحكومة، ومن هنا نشأت العلاقة الوثيقة جداً بين الحكومة والبنك المركزي في البلدان كافة، لذا فإنه في حال كان البنك المركزي ملكية خاصة – كما في بعض الدول – يكون للحكومة الحق في تعيين محافظ البنك المركزي لما له من دور مهم جداً وأساسي في الحياة الاقتصادية كما هو الحال في العراق وتركيا، ويرى فريق من الاقتصاديين وجوب أن يكون البنك المركزي ملكية خاصة مستقل تماماً عن الحكومة، وأن السبب في ذلك هو إبعاد هذه المؤسسة المهمة جداً عن التأثير السياسي للبلد بحيث يتمكن البنك المركزي من تقديم المشورة الاقتصادية للحكومة من دون الخضوع لأي ضغوطات⁽²³⁾، ويرى آخرون ضرورة أن يكون البنك المركزي تابع للحكومة وتحت تصرفها، ويكون ارتباطه مباشراً برئيسها على اعتبار أنه جزء منها وينفذ سياساتها النقدية والمالية، مما يجعله يحدد طبيعة النظام الاقتصادي، ولا بدّ من الإشارة إلى أن المؤسسات المالية القديمة قبل نشوء البنوك المركزية قامت بهذه الوظيفة الأنفة الذكر، هذا ويعد البنك المركزي أداة الحكومة في تنفيذ السياسات النقدية الموضوعة من قبلها وتنسجم بشكل كامل مع السياسة المالية للحكومة والأهداف الاقتصادية التي تتطلع للوصول إليها. ويقوم البنك المركزي بالإضافة إلى علاقته التقليدية مع الحكومة بالخدمات الآتية⁽²⁴⁾:

- 1- تنظيم الحسابات الحكومية التي تضع ودائعها فيه.
- 2- إصدار القروض نيابة عن الحكومة، وإجراء عملية الاكتتاب، وإصدار السندات، ودفع فوائد السندات، وأخذ أقساط استهلاك القروض بأمر من الحكومة.

(23) عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 66-67.
(24) مذهب مطر نذيب شوشر ورضوان وليد العمار، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، 1994م، ص 260.

3- إعطاء القروض للحكومة والخزينة العامة للدولة في حال احتياجهم لهذه القروض، وذلك عند عدم توازن الإيرادات والنفقات (عدم توازن الميزانية) (25).

4- يُعد البنك المركزي مستشاراً للحكومة، إذ تقوم الحكومة بالتشاور مع البنك المركزي قبل اتخاذ أي قرار خاص بالشؤون النقدية والائتمان، ويضع البنك المركزي إمكاناته كافة لخدمة الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

5- يتولى البنك المركزي التعاملات الحكومية الخارجية، إذ إنه يحتفظ بالأرصدة الخاصة بالعملات الأجنبية من خلال التحويلات الأجنبية وكذلك يتولى الرقابة على الصرف والإشراف على جهاز الرقابة على النقد.

1.4.3 بنك البنوك

إن البنك المركزي لا يمكن له أن يدخل كمنافس للبنوك التجارية وبالتالي يقل تأثيره على عمل هذه البنوك التجارية، وذلك من خلال عدم قيامه بالتعامل مع الأفراد بشكل كبير؛ لأنَّ الهدف الرئيس له ليس الربح وإنما إدارة السياسات النقدية والمالية للحكومة بهدف تحقيق الصالح العام، وبهذا يؤدي وظيفة كبنك للبنوك، إذ إن البنك المركزي يتربع على أعلى هرم الجهاز المصرفي وله هيمنة على كل البنوك العاملة في الدولة التي يتبع لها، فهو يقوم بالتعامل مع البنوك التجارية، ويتلقى منهم الودائع، ويمنحهم القروض، وخصم الأوراق التجارية، وتحصيل الشيكات، والإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية التي لديها احتياطات نقدية لديه، وهو الدور نفسه الذي تؤديه البنوك التجارية مع الأفراد والمؤسسات، ويقوم البنك المركزي بوصفه بنك البنوك بأربع وظائف رئيسة هي:

1- الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وودائع البنوك التجارية.

2- القيام بعمليات المقاصة بين البنوك وتسويتها.

3- الملجأ الأخير للإقراض.

4- إدارة السياسات النقدية والائتمانية.

وفيما يأتي توضيح لهذه الوظائف:

1- الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وودائع البنوك التجارية:

للبنوك التجارية أرصدة نقدية مودوعة لدى البنك المركزي على شكل احتياطات نقدية تعادل نسبة معينة من التزاماتها يتم تحديدها من خلال القانون، ولا يمكن

(25) محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003م، ص

للبنوك التجارية في هذه الأرصدة، ولا تُدرّ هذه الأرصدة أي عوائد مالية بالنسبة إلى البنوك التجارية كما هو متعارف عليه في الودائع الجارية، الموضوعة بحسابات البنوك التجارية لصالح عملائها⁽²⁶⁾، إذ إن إيداع الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي يعدُّ مصدر قوة كبير للنظام المصرفي والبنوك التجارية إذ إنّ تركيز الأموال في مكان واحد يعدُّ الأساس لتعزيز الائتمان المصرفي وجعله أكثر مرونة، فتركيز الأموال في مؤسسة واحدة يساعد على عملية انتقالها بسرعة وأكثر كفاءة لتحقيق الأهداف التي تصبو لتحقيقها بالأخص في حالات الأزمات المالية والظروف الطارئة، فضلاً عن أنّ نسبة الرصيد النقدي تعدُّ أحد أدوات البنك المركزي التي يستخدمها لتنفيذ أو توسيع الائتمان وهي أحد أدواته للرقابة عليه⁽²⁷⁾.

2- القيام بعمليات المقاصة بين البنوك وتسويتها:

يحتفظ البنك المركزي بحسابات جارية للبنوك التجارية تمكنه من تنفيذ عمليات المقاصة بين حسابات تلك البنوك التي تظهر نتيجة للتعاملات فيما بينها⁽²⁸⁾، إذ تتم المقاصة من خلال خصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك من البنوك التجارية المتعاملة فيما بينها، وإذا ما ظهر رصيد مدين مستحق لبنكٍ ثانٍ يقوم البنك التجاري المدين بتحرير شيكٍ لأمر البنك التجاري الدائن بالمبلغ عند البنك المركزي فيزيد حساب البنك الدائن وينقص حساب البنك المدين ويبقى المجموع الكلي للبنوك التجارية من الودائع كما هو لدى البنك المركزي، أي أن عملية تسويات الحسابات بين المصارف التجارية تتم من خلال القيود الدفترية من حساب إلى آخر، فضلاً عن أنّ نظام المقاصة نظام منظم إلى أعلى حد ولا يعد وسيلة توفر النقد ورأس المال فحسب بل يعدُّ وسيلة لاختيار درجة السيولة وتحديدتها في أي وقت وهذه وسيلة لا بدّ أن يعرفها البنك المركزي⁽²⁹⁾.

3- الملجأ الأخير للإقراض:

تقع مسؤولية تقديم التسهيلات المالية للبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان على البنك المركزي بوصفه آخر ملجأ للإقراض بصورة مباشرة وبشروط معينة تحدد من قبل سياسة البنك المركزي، إن أهمية هذه الوظيفة تكمن في استقرار الجهاز المصرفي بالأخص في الأزمات إذ لا بدّ من جاهزية البنك المركزي في كل الأوقات

(26) الشناوي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ص 347.

(27) أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، ص 69.

(28) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،

1976م، ص 80-81.

(29) زكريا الدوري و يسرى السامرائي، البنوك والسياسات النقدية، ص 79.

لمساعدة السوق الائتمانية في حالات الأزمات المالية أو عند الضرورة من خلال وضع ما يلزم من أرصدة نقدية تحت تصرفها، وهنا لا بدّ من التعرّيج على عمليات الائتمان العادية وعمليات الائتمان الاستثنائية وبيان الفروقات بينها:
أ- عمليات الائتمان العادية: وتتم على طريقتين، الخصم وإعادة الخصم، أو الإقراض بضمانات محددة.

إن سعر إعادة الخصم يمثل مقدار الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي من البنك البنوك التجارية عند قيام البنوك التجارية بإعادة خصم ما تقدمه لها البنوك المركزية من سندات أي: (بييع أصولها المالية للبنك المركزي للحصول على الموارد المالية النقدية من البنك المركزي)، إن هذه الإدارة مهمة جدا للبنك المركزية من ناحية التحكم بمقدار الائتمان ففي حالات التضخم يتم رفع سعر إعادة الخصم ليدفع البنوك التجارية الى الاقتراض منه أو إعادة خصم الأوراق التجارية الخاصة بها مما يؤدي الى رفع سعر الإقراض للجمهور، وعند الكساد يخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم بهدف التأثير العكسي للحالة المذكورة آنفا(30).

ويعدّ الخصم من الأدوات المهمة التي يعتمد عليها البنك المركزي بهدف التأثير على حجم المعروض النقدي من خلال التأثير على حجم الائتمان المصرفي، وذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسات النقدية(31).

إن البنوك التجارية في الغالب تفضل حصولها على احتياجاتها النقدية من خلال الإقراض المباشر لسهولة إجراءاته، وتفرض البنوك المركزية على ما تقدمه من تسهيلات من خلال الإقراض أو إعادة خصم الفائدة.

ب- عمليات الائتمان الاستثنائية: وهذه العملية شرطاً لازماً لنجاح محاولات البنك المركزي في تدعيم وتثبيت السياسة النقدية والائتمانية وتطويرها، ويقصد بهذه العملية قيام البنك المركزي بإعطاء الائتمان للبنوك التجارية في الأزمات المالية، ويحدد البنك المركزي شروطاً وظروفاً يتدخل وفقها لإقراض البنوك التجارية عند اللزوم.

(30) للمزيد ينظر: زواري فرحات زينب، دراسة العلاقات السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية، رسالة ماجستير اكايمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، 2015م، ص 14-15.

(31) حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي

4- إدارة السياسات المالية والائتمانية:

وهي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ويعود السبب في ذلك لأهمية السياسة النقدية في مجرى الاقتصاد، ويعود سبب قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة إلى أن البنوك التجارية لها القدرة على توفير الائتمان، وبهذا تؤثر على عرض النقود في السوق ومن ثم التأثير على مسيرة النشاط الاقتصادي، إذ لا يمكن للبنك المركزي أن يترك البنوك التجارية اتباع سياسة ائتمانية كما تشاء بمفردها، فالتوسع الذي تقوم به البنوك التجارية من الممكن أن لا يلائم الظروف الاقتصادية فيتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان الذي تقوم به البنوك التجارية والعكس صحيح.

لا يمكن للبنك المركزي أن يؤدي وظيفته بشكل منفرد على أنها أهم وظيفة، فهو يقوم بالوظائف وفق ما تحدده القوانين؛ لأن كل الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي مترابطة، تكمل إحداها الأخرى والعامل المشترك بينها هو توفير المصلحة العامة للمجتمع من دون الاهتمام بالأرباح بوصفها الهدف الرئيس لها⁽³²⁾. إن أهمية هذه الوظيفة لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة إذ إن أغلب الدراسات الاقتصادية لم تتطرق إليها⁽³³⁾، فمع التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم وظهور العولمة المالية وبزوغها نهاية القرن العشرين أدت هذه التطورات المتسارعة إلى تنامي أهمية هذه الوظيفة بالأخص بعدما تعرضت البنوك التجارية إلى عدة أزمات أدت إلى إعلان الكثير منها الإفلاس، تحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى ذلك إلى إعلان الكثير من دول العالم عن تعديل قوانين بنوكها المركزية إذ أعطتها صلاحيات أوسع في مجال الرقابة والإشراف على البنوك التجارية للتأكد من وضعها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها من خلال عدة أساليب وإجراءات تم ذكرها سابقاً.

1.5 إدارة العملات الأجنبية وتنظيم الائتمان للبلد

إن هذه الوظيفة مشتقة بشكل مباشر من وظيفة البنك المركزي بوصفه بنك إصدار، وبوصفه أيضاً مشرفاً على احتياطي النقد الخاص بالمصارف التجارية⁽³⁴⁾، إذ إن التحكم في قيمة العملات الأجنبية وتحقيق الاستقرار يعد من وظائف البنك المركزي

(32) عبد المنعم السيد علي نار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص 130.

(33) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981م، ص 189.

(34) دي كوك، الصيرفة المركزية، تعريب: عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة، بيروت، 1987م، ص 70.

الرئيسية⁽³⁵⁾، ولأجل ذلك يتدخل البنك المركزي بصورة مباشرة في سوق الصرف الأجنبي لغرض تحديد سعر الصرف سواء بشكل منفرد أو مع بنك مركزي آخر لأجل دعم عملية معينة، إذ يقوم بشرائها مقابل بيع عملات أجنبية أخرى إذا أراد رفع قيمة هذه العملة، أما إذا أراد تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف) فيقوم بشراء عملات أجنبية مقابل بيع العملة المراد تخفيض سعر الصرف الخاص بها، ولكي يتمكن البنك المركزي من التحكم في سعر الصرف الخاص بالعملات الأجنبية لابد أن يتوافر لديه مخزون من الاحتياطات النقدية الأجنبية، وعادةً ما تتألف الاحتياطات النقدية للبلاد المتمثلة بالموجودات الأجنبية من الذهب، العملات القابلة للتحويل إلى عملات أخرى، وحقوق السحب الخاصة. فالذهب حتى قيام الحرب العالمية الأولى كان يمثل أغلب احتياطات الدول، إلا أن عدم إمكانية تحويل النقد إلى ذهب في ثلاثينيات القرن الماضي واقتصار استعمال الذهب على نظام الصرف بالذهب فقط أصبحت العملات الأجنبية ذات القابلية على التحول إلى عملات أخرى التي تقبل من البلدان في تسوية التعاملات الدولية تتشارك مع الذهب في تكوين وخلق الاحتياطات الرسمية للدول، وتتولى البنوك المركزية إدارة هذه العملات للدول عن طريق البيع أو الشراء، فضلاً عن أنها تقوم بتوفير العملة الأجنبية للحكومة للأغراض التجارية بين الدول والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى⁽³⁶⁾.

ويرى الباحث أن تنظيم الائتمان والرقابة عليه من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك المركزية لما لها من مخاطر كبيرة على البنك المركزي نفسه وكذلك على المودعين، مما يسبب تأثيراً بالغاً على الاقتصاد، ولهذا توجد سياسة مدروسة وواضحة لدى البنوك المركزية في رقابتها على الائتمان التي يقصد بها قيام البنوك المركزية باستحداث واستعمال أساليب واضحة وأدوات محددة لغرض السيطرة على الاستثمارات والتسهيلات المصرفية التي تؤديها البنوك التجارية تحت قوانين معينة معمول بها لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة، إذ لابد من تنظيم النشاط للجهاز المصرفي، وتوجيهه بشكل سليم ومناسب، ووضع سياسة نقدية واضحة للدولة لتحقيق المنفعة العامة.

(35) Sophire Brana, Michel Cazals, Pascal Kauffman-Economie monetaire et financiere- 2Edition, Dounod, Paris-P152-153.

(36) دي كوك، الصيرفة المركزية، ص 71.

1.6 السياسة النقدية وأهدافها

تمثل السياسة النقدية الإجراءات الضرورية لتمكين السلطة النقدية ضبط عرض النقود والتوسع النقدي بما يتماشى وحاجة التعاملات الاقتصادية⁽³⁷⁾، فالسياسة النقدية تعد بياناً للوسائل والأدوات اللازمة لضبط النقود بما يتلاءم مع النشاطات الاقتصادية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لذا تعد عنصرًا مهمًا من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية للبلدان.

ومع بداية القرن التاسع عشر برز مصطلح السياسة النقدية وتطور الاهتمام به منذ ذلك الوقت مع التطور الحاصل بالمراحل المتعددة بالنظرية الكمية للنقود⁽³⁸⁾، وتعددت التعريفات الخاصة بالسياسة النقدية إذ عرّفها عالم الاقتصاد (G.L.Bash) على أنها⁽³⁹⁾: "الأعمال التي تقوم بها الحكومة والتي تؤثر بشكل فعال في حجم وترتيب الموجودات المتداولة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواءً كانت على شكل عملات أو ودائع أو سندات حكومية"، وكذلك تم تعريفها على أنها: العمل المستخدم في مراقبة العرض النقدي من البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية"⁽⁴⁰⁾، وعرّف الدكتور عقيل جاسم عبدالله السياسة النقدية على أنها: "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، إذ تتم هذه الهيمنة عن طريق إحداث تأثير على كمية النقود أو وسائل الدفع بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية المحيطة، والغرض من هذا التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة في السوق أو زيادتها عن طريق ضخ نقود إضافية"⁽⁴¹⁾.

وتعبّر السياسة النقدية عن كل ما تحقّقه السلطة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وأداء الوظائف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به بصورة متكاملة ومحكمة، وهي جزء من السياسة الاقتصادية المتكاملة للدولة وبالتالي تعدّ جزءًا من السياسة العامة الموضوعية من قبل الحكومة، وعلى هذا يجب الإحاطة بكل المتغيرات والمعطيات

(37) عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005م، ص 53.

(38) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005م، ص231.

(39) G.L Bash, Federal reserve policy making, N.Y, Alfred A.Knopf, 1950, p35.

(40) FJ Pierre Patton, Monnaie, Institution financier et Politiques monétaire, 4ed economica, Paris, 1987, P277.

(41) عقيل جاسم عبدالله، النقود والبنوك منهج نقدي ومصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان/ 1998م، ص 197.

الاقتصادية وغير الاقتصادية التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة النقدية⁽⁴²⁾.

ويرى الباحث مما تقدم إمكانية تحديد تعريف السياسة النقدية على أنها: مجموعة إجراءات ووسائل تستعملها السلطة النقدية التي تتمثل بالبنك المركزي المرتبطة بالنقد والجهاز المصرفي لتحديد العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة من قبل الدولة وبالأخص الاستقرار العام لمستوى الأسعار وتحقيق تنمية اقتصادية.

ويمكن تحديد أهداف السياسة النقدية من خلال الآتي:

- 1- تحقيق استقرار اقتصادي من خلال إيجاد توازن داخلي وخارجي يتمثل في المحافظة على أرصدة من النقد الأجنبي لمواجهة التغيرات الاقتصادية وتغطية متطلبات التنمية⁽⁴³⁾.
- 2- استقرار المستوى العام للأسعار.
- 3- تحقيق استخدام كامل للموارد الاقتصادية.
- 4- تقليل نسبة البطالة إلى أكبر قدر ممكن.
- 5- تطوير التنمية الاقتصادية.

1.7 أدوات السياسة النقدية

بعد أن تطرقنا إلى السياسة النقدية ومفهومها وأهدافها يبرز لدينا تساؤل مهم وهو كيف تستطيع السياسة النقدية الوصول إلى أهدافها العامة؟، بصيغة أخرى ما الأدوات التي يمكن أن تستعملها هذه السياسة للوصول إلى هذه الأهداف؟، إذ تتنوع الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في البنك المركزي، وأن هذا التنوع يقع بين أدوات كمية وأخرى نوعية وتختلف هذه الأدوات من مدة إلى أخرى، إذ تعتمد البنوك المركزية في تنفيذ سياساتها النقدية للتأثير في حجم ونوع الائتمان على مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها بحسب طبيعة الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة وتنقسم هذه الأدوات على:

- 1- أدوات كمية: سميت بالأدوات الكمية؛ لأن تأثيرها يتركز على حجم الائتمان أو الكتلة النقدية ككل في الاقتصاد الوطني بشكلٍ رئيسٍ، وتستعمل هذه الأدوات من قبل

(42) رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006م، ص 175.

(43) عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان/ 2004م، ص 354.

السياسة النقدية في البلدان بحسب تطورها وتطور البنية الاقتصادية والأسواق النقدية والمالية بغض النظر عن النظم الاقتصادية المطبقة، إذ إنها تعدُّ أدوات عامة تهدف إلى توجيه الائتمان والكتلة النقدية بالاتجاه المناسب لتحقيق أهداف السياسة النقدية العامة بحسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد، وتوجد ثلاث أدوات رئيسية هي: سعر الخصم، والسوق المفتوحة، والاحتياطي الإلزامي نتناولها بالتفصيل:

أ- سياسة سعر الخصم: إن المقصد من سياسة سعر الخصم هو مقدار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية التي تلجأ إلى خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل؛ لغرض الحصول على موارد نقدية جديدة لدعم احتياطياتها، وبالتالي زيادة قدرتها على الائتمان وإيجاد ودائع جديدة (44). فمعدل إعادة الخصم من أقدم أدوات البنك المركزي التي يلجأ إليها للتأثير على السيولة النقدية والائتمان وكان بنك إنكلترا أول بنك طوّر أداة سعر الخصم في عام 1839م (45)، واستعمل بنك إنكلترا سعر الخصم المعروف بـ Bank Rate (46).

أما في حال عدم توافر السيولة النقدية لدى البنوك التجارية فإنها تضطر إلى التوجه للبنك المركزي للحصول على موارد نقدية إضافية بوصفه مصدر القرض النهائي عن طريق القرض المباشر، ويكون بمقدور البنك المركزي تغيير سعر الفائدة بالزيادة أو النقصان وفقاً لطبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة، ويتم ذلك عن طريق البيانات والمعلومات التي يسعى البنك المركزي للوصول إليها الخاصة بحجم الائتمان وحالة الاقتصاد العامة فإذا كان هنالك بواذر للتضخم أو الانكماش يكون سعر الخصم على النحو الآتي:

- إذا كانت المعلومات تدل على التضخم، وأن حجم الائتمان زاد عن المستوى المطلوب، يتوجه البنك المركزي إلى زيادة سعر الخصم عن السعر السابق لرفع تكاليف الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية الأمر الذي يؤدي إلى إجبار البنوك التجارية على تقليل الإقراض ورفع معدلات الفائدة المفروضة على المقترضين من هذه البنوك مما يحدو بالعملاء إلى تقليل الاقتراض وخصم الأوراق التجارية لارتفاع تكلفتها، وهذا بدوره يضع حداً للتوسع في الائتمان لمدة زمنية معينة.

(44) أكرم حداد وهذول مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005م، ص 185.

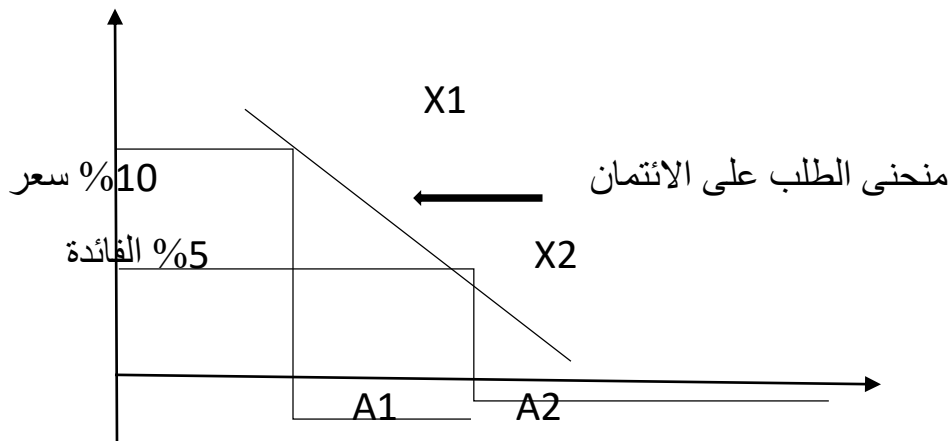
(45) أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م، ص 15.

(46) صبحي تادرس قريصة و محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ص 378.

- وفي حال كانت البيانات والمعلومات الموجودة بحوزة البنك المركزي تشير لانخفاض مستوى الائتمان عن الحد المطلوب ويوجد انكماش اقتصادي وبوادر ركود بدأت تظهر عندها يقوم البنك المركزي بخفض معدل إعادة الخصم لأجل أن يمكن البنوك التجارية خصم ما بحوزتها من أوراق تجارية أو الاقتراض بهدف التوسع في الائتمان، فيؤدي ذلك إلى إقبال المستثمرين العملاء لدى البنوك التجارية من الحصول على المزيد من الائتمان بكلف منخفضة (47).

ويتبين لنا مما تقدم وجود علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم والطلب على الائتمان، فلو افترضنا أن سعر الفائدة على البنوك التجارية تم تحديده بمقدار 10% سيبلغ حجم الطلب على الائتمان الى مقدار A2، أما إذا رفع البنك المركزي سعر الفائدة وصارت بمقدار 15% فان ذلك يؤدي الى تقليص الطلب على الائتمان وينزل حجم الطلب في المنحنى الى A1، وان ذلك يؤدي الى انخفاض حجم العرض النقدي في الاقتصاد وبالتالي الحد من مخاوف التضخم كما سنبين بالشكل الآتي:

شكل 1: منحنى الطلب على الائتمان



(47) مروان عطوان، أسعار صرف العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، الجزائر، 1992م، ص

حجم الائتمان

ب- سياسة السوق المفتوحة: القصد من السوق المفتوحة أن البنك المركزي يكون له تدخلاً مباشراً في سوق الأوراق المالية إما بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية للتأثير في حجم الائتمان⁽⁴⁸⁾، وتُعدُّ سياسة السوق المفتوحة من أنجح السياسات النقدية إذ إنها تتميز بقابليتها الكبيرة للمرونة، فيمكن للبنك المركزي القيام بعمليات البيع والشراء بما يراه مناسباً لحالة الاقتصاد، وعكس العمليات الجارية بسرعة كبيرة في حال رأى أن حجم النقود انخفض بدرجة أكبر من تلك التي يستهدفها بسبب قيامه بعمليات شراء ضخمة من خلال عمليات البيع وعكس المسار، إن تطبيق هذه العملية لا يعمل على خلق تأخيرات إدارية إذ يمكن للبنك المركزي القيام بعمليات البيع والشراء من دون الحاجة للرجوع إلى الجهات التشريعية كما هو الحال عند تطبيق بعض الأدوات الأخرى⁽⁴⁹⁾، ويتضح لنا أن الهدف الرئيسي من سياسة السوق المفتوحة هو تأثير البنك المركزي على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، فإذا أراد البنك المركزي زيادة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية لتمكينها في التوسع الائتماني وزيادة النقود المصرفية لأجل تنشيط الحالة الاقتصادية يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية، أما إذا أراد البنك المركزي تقليل الائتمان لدى البنوك التجارية فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية والسندات الحكومية مما يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان نتيجة للجوء العملاء إلى سحب جزء من أرصدهم النقدية في البنوك التجارية بهدف شراء الأوراق المالية والسندات الحكومية التي يطرحها البنك المركزي مما يؤدي إلى انخفاض الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية.

ت- سياسة الاحتياطي القانوني (الإلزامي): هي تلك النسبة من السيولة النقدية التي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها عند البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في البنوك التجارية⁽⁵⁰⁾، فإذا رأى البنك المركزي أن حجم الائتمان للبنوك التجارية قد تجاوز المستوى المقرر وأراد التخفيف من حجم الائتمان بهدف مكافحة التضخم في الاقتصاد فإنه يلجأ إلى رفع النسبة القانونية

(48) محمد عبد العزيز عجمية ومدحت العقاد، البنوك والنقود والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ص 110.

(49) بلغروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص 125.

(50) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك والنقود، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007م، ص 277.

للاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وهذا يؤدي إلى إجبار البنوك التجارية على رفع الاحتياطات النقدية التابعة لها في البنك المركزي، وتعد هذه السياسة من أقوى السياسات المتبعة في التأثير على حجم الائتمان، إذ يلجأ إليها البنك المركزي في أغلب الدول بالأخص في الدول الحديثة العهد بالنظام المصرفي، إذ نصّ القانون على إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها على شكل رصيد دائن لدى البنوك المركزية ويمكن تغييرها إذا ما دعت الضرورة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أول من اعتمد سياسة نسبة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1933م⁽⁵¹⁾ وتبعتها بعد ذلك بقية دول العالم.

(51) محمد حسين الوالي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص 192.

الفصل الثاني: السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية والسياسة المالية

لكل دولة مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تستعملها للوصول إلى أهدافها المرسومة خلال خططها القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل، وتترجع السياسة النقدية للدولة فوق السياسات الاقتصادية المتبعة الأخرى، إذ تتخذ دوراً بارزاً في الدول المتقدمة والنامية، على اعتبار أن السياسة النقدية وسيلة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالجهاز المصرفي والنقود أي: بالجهة التي تمثل القوة الشرائية للبلدان، وبما أن السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية للبلدان ووسيلة لتحقيق الأهداف العامة للدولة بما يحقق النفع العام للمجتمع فهي تؤثر بشكل مباشر في المتغيرات الاقتصادية الطارئة لما للنقود من تأثير بالغ على الاقتصاد إذ إن المال هو عصب الدولة وشريانها وبه تدار.

وتختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية بحسب ظروف واحتياجات المجتمع ومستوى التطور الاقتصادي، فالسياسة النقدية في الدول الرأسمالية ذات المستوى العالي من التقدم الاقتصادي يكون هدفها المحافظة على العمالة الوطنية لتحقيق استقرار نقدي داخلي لمواجهة التغيرات الاقتصادية، أما الدول النامية فتكون أهداف السياسة النقدية فيها رعد التنمية وتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لها من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق.

2.1 السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية

بسبب أهمية الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في الاقتصاد الكلي للبلدان ودورها الرائد في التنمية بدأ يتطور هذا المفهوم مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي الحاصل في العالم بالأخص مع ظهور النهضة الصناعية في أوروبا وأمريكا مطلع القرن الماضي، لذا كان لابداً للمدارس المعروفة في الاقتصاد من التطرق إلى هذا المفهوم الجديد إذ تطرقت إليها المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية وكذلك المدرسة النقدية، إذ عدّ أصحاب المدرسة الكلاسيكية النمو الحاصل في الحياة الاقتصادية للمجتمعات نموّاً تلقائياً لا يحتاج إلى تدخل الدول فيه، فاعتقادهم السائد كان يتمثل في أن المستوى الكامل للتشغيل يؤدي إلى توازن اقتصادي مع تحقيق حياة النقود، أي: أن النشاط الاقتصادي

كامل ولا يطرأ عليه تغيير وينحصر أثر التغيرات الاقتصادية الطارئة على كمية النقود فقط مع ثبات قيمتها⁽⁵²⁾، وللنظرية الكلاسيكية عدة نظريات في السياسة النقدية أهمها:

2.1.1 النظرية الكمية ومدخل المبادلات:

إن هذه النظرية قديمة صيغت في القرن السادس عشر على يد عالم الاقتصاد جان بودان⁽⁵³⁾ وتؤكد هذه النظرية أن قيمة المشروعات تكون بإنتاجها للسلع والخدمات من خلال تأمينها دخلاً على صورة أجور تحقق أرباح وفوائد يساوي بقيمته السلع والخدمات المقدمة، وأن استعمال الدخل المتولد يغذي الإنتاج من جديد وهذا يؤدي إلى التساوي في الإنتاج والدخل، وعلة هذا الأساس تكون النقود في وضع حيادي بين مستوى الإنتاج والدخل.

إن هذه النظرية تبين العلاقة بين تغير كمية النقد وقيمه، إذ إنَّ تغير كمية النقود بنسبة محددة يولد تغير بالنسبة والاتجاه أنفسهما لمستوى الأسعار العام خلال المدة الزمنية ذاتها، أي: إنها تبين وبشكل واضح قيمة النقود في أي مدة وكذلك مقدار التقلبات التي تحصل على قيمة النقود، إذ تركز قيمة النقود الشرائية على العلاقة بين كمية النقود ومقدار السلع والخدمات التي يمكن لها أن تشتريها.

ومما يعاب على هذه النظرية على الرغم من أنها تبين مقدار العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، أنها تتجاهل احتمالية الزيادة في كمية النقود مع عدم ارتفاع مستوى الأسعار العام بسبب احتمالية سرعة دوران النقود وانخفاض حجم التعاملات التجارية، إذ إنها لا تعطي المعلومات اللازمة عن قيمة الارتباط النسبي بين مستوى الأسعار العام وقيمة النقود وسرعة دوران النقود وكمية التبادلات التجارية، وكذلك من الممكن أن ترتفع بعض الأسعار وتنخفض أسعار أخرى في الوقت ذاته مما يولد انحرافات موجبة وفي الوقت نفسه انحرافات سالبة لا يمكن لأحدهما أن يلغي الآخر، إذ إن هذه النظرية تفترض أن الزيادة في كمية النقود تسبب ارتفاع مستوى الأسعار العام بصورة مباشرة؛ لأنها ترى أن مرونة الطلب على كل السلع والخدمات قيمتها واحدة، وهذا مما لا شك فيه لا يصح مطلقاً⁽⁵⁴⁾.

(52) دراواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1900-2004، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006م، ص 233.

(53) جن بودان: فيلسوف وقانوني وسياسي فرنسي، ولد في مدينة أنجر في العام 1530م، عضو برلمان باريس وأستاذ القانون في تلوز أشهر نظرياته هي نظرية السيادة. إبراهيم العريس، جمهورية جان بودان، جوهري الوصول إلى الحق لا إلى السلطة، جريدة الحياة، 2011، في شهر 11، يوم 29.

(54) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، ص 124.

2.1.2 الطلب على النقود ومعادلة كامبريدج:

يتحدد الطلب على النقود من قبل مالكيها كأفراد ومشروعات فردية أو مشروعات حكومية، ذلك أن النقود تعدُّ سلعة مثل أي سلعة أخرى تتأثر بعملية العرض والطلب، من خلال هذه العلاقة تتحقق العلاقة التي تربط كمية النقود والمشاريع والأخذ بعين الاعتبار الطلب على النقود بدل عرض النقود، إذ إن الطلب على النقود من الممكن أن يضاعف كميتها أو نقصها في السوق، فلو افترضنا أن النقود المطلوبة تعادل كمية النقود المعروضة (النقود تعادل مجموع الميزان النقدي لدى الجهات الاقتصادية المتمثلة بالأفراد والمشاريع الحكومية والمشاريع الخاصة) لغرض الإنفاق على السلع أو الاحتفاظ بها، في هذه الحالة يجب أن نقلل كمية الدخل المخصصة للإنفاق (منع كمية من النقود عن التداول) مما يؤدي إلى انخفاض في المشتريات وبالتالي انخفاض الأسعار، أما إذا قللنا نسبة النقود السائلة غير المخصصة للإنفاق فذلك يؤدي إلى زيادة في المشتريات (من سلع وخدمات) وبالتالي ارتفاع الأسعار.

ويرى الباحث مما تقدم أن العلاقة بين كمية النقد ومستوى الأسعار العام هي علاقة تتشكل بصورة طردية في حين أن العلاقة بين التفضيل النقدي ومستوى الأسعار العام هي علاقة عكسية، فزيادة التفضيل النقدي تعني نقصاً في الطلب مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح (55).

2.1.2.1 الافتراضات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية:

- 1- تسود على سوق السلع والأعمال منافسة كاملة من خلال سعي أصحاب المشاريع إلى زيادة أرباحهم الكلية.
- 2- يتخذ أصحاب المشاريع والأعمال قراراتهم وفق الأسعار النسبية للسلع والخدمات ووفق عوامل الإنتاج أي: المدخلات، ولا يبنون قراراتهم وفق مستوى الأسعار المطلق ولا على أساس معدل الأجر النقدي، وذلك يجنبهم التعرض لخداع نقدي.
- 3- هنالك مرونة كاملة للأجور النقدية وأسعار السلع صعوداً أو نزولاً، إذ إنها تتغير إلى المستوى المطلوب لتحقيق مستوى متوازن للأسعار والأجور.
- 4- يمثل العرض القوة الشرائية لطلب السلع من الآخرين، وهذا يخلق توازن فالأفراد يسعون جاهدين لإشباع احتياجاتهم إذ إنهم لن يتوقفوا إلا بالاستغلال الكامل

(55) شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 533.

للموارد المتاحة لديهم، وهذا يؤدي إلى خلق مستوى توظيف كامل خالفاً للتوازن
(56).

5- لا تؤثر النقود على حجم الإنتاج في المدة القصيرة؛ لأنها تعدُّ وسيلة تبادل فقط،
وأن الطلب عليها هو علامة على الدخل، وتعدُّ مستقلة عن المتغيرات الحقيقية
وأن تأثيرها يقتصر على مستوى الأسعار العام بافتراض وجود توازن بين
التدفقات النقدية والتدفقات السلعية.

ومن خلال ما تقدم يرى أصحاب هذه النظرية انه لا حاجة للسياسة النقدية على
اعتبار وجود تعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي يحدث من تلقاء نفسه، وأن تدخل
السلطات النقدية ينحصر على المشاكل النقدية لتعاملات الاقتصاد الوطني مع العالم (57)،
والسيطرة على كمية العرض النقدي يكون من خلال السيطرة على المستوى العام
للأسعار (58).

2.2 السياسة النقدية في النظرية الكينزية

كان الاقتصاديون يرون فكر النظرية الكلاسيكية مقبولاً إلى بداية الثلاثينيات من
القرن الماضي، إلى أن جاء الكساد الكبير بين العامين 1929-1932 والذي تسبب في
آثار كبيرة عجزت معها النظرية الكلاسيكية عن إيجاد حلول ناجحة وفعالة للأزمة
العالمية، فظهرت النظرية الكينزية التي قدمت الحلول لهذه الأزمة من خلال التركيز
على الطلب على النقود وعلاقته بمستوى الإنفاق الوطني للبلدان، واعتبر أن بقاء الدول
على الحياد غير مقبول، وأوجب على الدول التدخل ووضع الحلول لإنعاش الاقتصادات
الوطنية لها من خلال انعاش الطلب الكلي لتجاوز الأزمة ومخلفاتها، إذ ربطت هذه
النظرية بين الدخل والإنفاق عن طريق تعادل كمية النقود والطلب عليها وكذلك الموازنة
في سوق السلع من خلال التوازن بين الاستثمار والادخار لتحقيق التوازن الاقتصادي

(56) أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،
1998م، ص 318.

(57) صبحي تادرس قريصة واحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية،
الإسكندرية، ص 311.

(58) عقيل جاسم عبدالله، النقود والبنوك-منهج نقدي ومصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1998م،
ص 209.

العام⁽⁵⁹⁾، إذ اقترح كينز زيادة الكتلة النقدية التي تؤدي إلى تنشيط الطلب مما يولد تحسين المستوى العام للأسعار والتمويل من خلال التضخم.

وأوجدت النظرية الكينزية نظاماً مالياً بسيطاً يعتمد على:

1- النقود: عدت النقود هي أصل يمثل السيولة⁽⁶⁰⁾، إذ تضيف عائد نفسي يؤدي إلى شعور بالثقة والأمان عند تنفيذ المعاملات التجارية والوفاء بالالتزامات المترتبة المتمثلة بالديون وموجة التقلبات الطارئة غير المتوقعة للسيولة النقدية ولا تؤدي إلى عائدات نقدية.

2- السندات: وتعد أصلاً مالياً طويل الأجل، يؤدي إلى عائد نقدي يتمثل بالفائدة، وتعدّ السندات ضعيفة السيولة، ويعتمد كينز على التحليل المالي للفترات القصيرة الأجل إذ يعدّ المدة الطويلة الأجل ساكنة⁽⁶¹⁾.

2.2.1 تفضيل السيولة في النظرية الكينزية للسياسات النقدية

تم استبعاد النظرية الكمية للنقود في الفكر الكلاسيكي بشكل نهائي وقطعي ولم يعد هنالك أي دور للنقود في إيجاد توازن لسوق السلع والخدمات، إذ حصرت النظرية الكمية للنقود الطلب على النقود في خانة المعاملات من خلال توجيه كينز انتقاداته الخاصة لهذه النظرية، وعدّ تأثير النقود محصوراً في تأثيرها على الأسعار فقط.

وقصد كينز في مصطلح تفضيل السيولة الدوافع الداخلية التي تؤدي بالمشروع إلى احتفاظه بثروته على شكل نقد، وعدّها دوافع نفسية على اعتبار أنها هي الأصل الأكثر سيولة؛ لأنها العنصر الوحيد الذي يمكن تحويله في أي وقت من الأوقات إلى أصول أخرى من دون المرور بفترة زمنية ومن دون حدوث أي خسارة، وأن تفضيل السيولة يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية⁽⁶²⁾:

1- دافع المعاملات: عدّ كينز النقود هي وسيلة المبادلات كما أقرتها النظرية الكلاسيكية من دون أي تغيير، ويتأثر بحجم المبادلات التجارية التي تحدث بين الأفراد ومستوى الدخل، وعدّ طلب النقود لغرض المعاملات هو علامة على دخل الفرد وأنه لا يتأثر بسعر الفائدة.

(59) جميل الزيدانين، السياسات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999م، ص 89.
(60) محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2000م، ص 196.

(61) L. Fontagne. Macroeconomique, prevision, equiliber et politique paris, librairie, vuibert, Mars 1991, p208.

(62) Micher Raw Hill, Macro economique, Theorie et Politique, 1968, p153.

2- دافع الاحتياط: إذ إن الأفراد والمؤسسات دائماً ما يحتفظون برصيد نقدي احتياطي؛ بسبب عدم التأكد من الظروف المستقبلية التي من الممكن أن تواجههم، والسبب في ذلك يعود إلى الخوف من حالة كساد محتملة تصيب الاقتصاد تؤدي إلى بطالة تصيب المجتمع، أو مرور البلدان في حالة حروب مستقبلاً تتطلب استدعاء الأفراد إلى أداء الخدمة العسكرية التي غالباً ما تكون مرتباتهم فيها قليلة لا تغطي سدّ نفقات عائلاتهم، وأن حجم الاحتياط يعتمد على حجم الدخل للفرد أو المؤسسة⁽⁶³⁾، إذ إنّ مقدار الطلب على النقود لغرض الاحتياط يزداد كلما زاد مقدار الدخل، ولا يتأثر بسعر الفائدة.

3- دافع المضاربة⁽⁶⁴⁾: هي عملية تحقيق الأرباح الرأسمالية، وتحت المضاربة في سوق الأوراق المالية، وتوجد علاقة عكسية بين سعر السندات وسعر الفائدة، ويعتمد مقدار الطلب على النقود على أسعار الفائدة إذ إنّ نزول سعر الفائدة يزيد من قيمة السندات، وارتفاع أسعار الفائدة يقلل من قيمة السندات وإنّ احتفاظ الأفراد بكمية معينة من النقود يفسح لهم المجال للإفادة من الفروق التي تحصل في أسعار الفائدة التي يتوقعها المنتج أو المستهلك بما يتعلق بالسلع والخدمات بصورة عامة والسندات بصورة خاصة، والأساس في هذه العملية هو التوقع المستقبلي للأحداث بحسب الظروف المحيطة بالوضع الاقتصادي.

2.2.2 مصيدة السيولة

وهي انخفاض أسعار الفائدة إلى حد يكون فيه منحني السيولة موازياً للمحور الأفقي، أي: أن الأفراد يتولد لديهم استعداد للاحتفاظ بكميات أخرى من النقود عند سعر فائدة ثابت، ويعود السبب في ذلك إلى توقع الأفراد عدم انخفاض سعر الفائدة مرة أخرى، وهنا تكمن أهمية كمية النقود على النشاط الاقتصادي وتحريك السوق، واقترح كينز في هذه الحالة اتباع سياسات مالية غير السياسة النقدية لحل مشكلة مصيدة السيولة؛ بسبب حالة عدم الرضا التي تسود القطاع العام والخاص، إذ لا يمكن التخلص منها إلا بتقليل الضرائب والزيادة في الإنفاق الحكومي والتشجيع على الاستثمار، وهذا ما انتقد به كينز أصحاب النظرية الكلاسيكية التي تقول: إنّ التغيير في عرض النقد يؤدي إلى معالجة حالة الكساد التي تظهر في الاقتصاد، وهذا الرأي لم ينجح في معالجة الكساد العظيم الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بين الأعوام 1920-1932 كما أشرنا سابقاً.

(63) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1993م، ص 120.

(64) المضاربة: هي عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أجل الحصول على الربح.

2.2.3 تطورات لاحقة حدثت في التحليل الكينزي

أوجد الاقتصاديون في العالم إضافات مهمة وكبيرة بعد كينز على النظرية الكينزية بما يتعلق بدوافع الطلب على النقود وتأثير سعر الفائدة على هذا الطلب (65)، إذ قال ويليام بومول وجيمس توبن: إنَّ الطلب على النقود لأجل المعاملات يتحدد وفق سعر الفائدة بالنسبة إلى الأفراد والمشروعات (66)، وأوجد نموذج التوقعات المرتدة الذي يعدُّ من أبرز النماذج التي تشرح وتحلل الطلب على النقود الذي ينص على أن الأفراد يحتفظون بالنقود إذا توقعوا انخفاض أسعار السندات، فأسعار السندات لا تنخفض إلا بارتفاع أسعار الفائدة.

إن المشكلة الرئيسية في هذا النموذج تصوره أن الأفراد يحوزون كل الأصول السائلة التي تعود لهم على شكل نقود أو سندات مالية كل على حدة وليس الاثنين معاً، وهذا ليس صحيحاً، بل انهم يحوزون الاثنين معاً.

2.2.4 الاختلافات الجوهرية بين النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية الكينزية

يمكن تحديد أهم نقاط الاختلاف بين النظريتين من خلال الآتي (67):

- 1- إنَّ سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية يحدد من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار، أما في النظرية الكينزية فإنَّ سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية يحدد من خلال التعادل بين كمية النقود وبين العرض الإجمالي للنقود وتحددها السلطات النقدية.
- 2- تفترض النظرية الكلاسيكية بقاء المستوى القومي للدخل ثابتاً على الرغم من التغير الحاصل في الاستثمارات، ذلك ما دعا كينز إلى انتقادها.
- 3- إنَّ الطلب على النقود في النظرية الكينزية الذي يقوم به الأفراد ليس لذات النقود ولكن لغرض استعمالها في التبادلات التجارية، وبذلك يكون الطلب عليها غير مباشر، أما الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية فإنه يكون مباشراً.
- 4- يعدُّ سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية جزءاً للانتظار (التضحية بالاستهلاك الحاضر، لأجل انتظار استهلاك أكبر في المستقبل)، أما في النظرية الكينزية فإنَّ سعر الفائدة هو مقابل التخلي عن السيولة.

(65) ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهر للطباعة والنشر، عمان، 2008م، ص 375.

(66) Pierre Bezbakh, Inflation, Edition la Decouverte, 1996, p49.

(67) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص 159.

2.3 السياسة النقدية في النظرية النقدية (النمو كلاسيكية)

ظهرت السياسة النقدية الحديثة بعد مرور عشرين عاماً على النظرية الكينزية في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية وترأسها عالم الاقتصاد فريدمان (68)، الذي أعاد صياغة النظرية الكلاسيكية النقدية بما يتماشى مع المتطلبات الفعلية لعصر التطور والحدثة الحاصلة في الاقتصاد من خلال تركيزه على تحليل العوامل التي تحدد كمية النقود التي يرغب الفرد الاحتفاظ بها وتجاهل دوافع حيازة النقود.

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن السياسة النقدية لها أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت سياسة انكماشية أو سياسة تضخمية، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الدولة تتدخل في النشاطات الاقتصادية من خلال سياستها المالية لغرض استخدام عناصر الإنتاج كافة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وأن هذا الهدف لا يتحقق ويحدث العكس إذ إنَّ هذا التدخل يعمق اللاتوازن في الاقتصاد، لذا نرى أن السياسة النقدية دائماً ما نجدتها في أعلى مراتب السياسات الاقتصادية أي: أنها (تدخل مباشرة من قبل السلطات متمثلة في وزارة التجارة والصناعة عن طريق الرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية الحاصلة في الاقتصاد القومي للبلد مثل: الإنتاج، والأيدي العاملة، والاستثمارات، والصادرات، والإيرادات، وكذلك أجور التشغيل) (69)؛ لأن هذه المتغيرات التي تحدث على النشاطات الاقتصادية تكون تبعاً للتغيرات في كمية النقود، فتكون ذات فاعلية أكثر من التغيرات التي تنتج عن السياسة المالية للدولة.

2.3.1 المبادئ الأساسية للنظرية النقدية

حدد فريدمان المبادئ الأساسية لنظريته من خلال الآتي:

- 1- هي نظرية لطلب النقد، وليست نظرية الدخل النقدي أو مستوى الأسعار، أو المنتج، كما هو الحال في النظرية الكمية.
- 2- تصلح النظرية النقدية للأفراد والمشاريع الإنتاجية.
- 3- يعد النقد من الأصول التي يمكن الاحتفاظ من خلالها بالثروة فيما يخص الأفراد.

(68) ولد عالم الاقتصاد فريدمان في العام 1912م، وهو احد مؤسسي مدرسة شيكاغو النقدية، حصل على الماجستير من جامعة شيكاغو ومن ثم على الدكتوراة من جامعة كولومبيا، وجائزة نوبل للاقتصاد في العام 1976م، جدد فريدمان فكر المدرسة الكلاسيكية وأعاد صياغة النظرية الكمية للنقود بصورة حديثة، وعارض التحليل الكينزي.

(69) عبد الله الصميدعي، دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي، المؤتمر العربي الخامس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005م، ص 536.

- 4- يعد النقد خدمة أو سلعة تتداخل مع خدمات أخرى للحصول على المنتج النهائي بالنسبة إلى المشاركين.
 - 5- تحديد نموذج كلي للطلب على النقد.
 - 6- تحديد المتغيرات التي تحدد الطلب مع تجاهل دوافعه.
 - 7- من خلال الفقرة السابقة يعدّ فريدمان الطلب على النقد حاله حال أي طلب لخدمة استهلاكية مما جعل إمكانية دراسته في نظرية المستهلك لاختياراته العامة.
- وبهذا الشكل استطاع فريدمان أن يحدد الطلب على النقود من خلال ثلاث متغيرات هي (70):

- 1- الدخل.
- 2- سعر السلعة.
- 3- تفضيلات المستهلكين وأذواقهم.

2.3.2 المتغيرات التي تحدد الطلب على النقود

إن الطلب على النقود في النظرية النقدية الحديثة بحسب فريدمان يخضع لعدة عوامل ومتغيرات لخصها فريدمان على الشكل الآتي (71):

1- الثروة الكلية: هي المحدد الرئيس للطلب على النقد وتتضمن كل العناصر البشرية والمادية الأخرى وقد أحصى العالم فريدمان خمسة عناصر أو أصول تُكوّن الثروة يمكن وضعها تحت قائمة العناصر الاقتصادية كالاتي:

- النقد.
- السندات.
- الأسهم.
- رأس المال العيني.
- رأس المال البشري.

ويرى فريدمان أن هنالك مشكلة في طريقة احتساب الثروة الكلية، وأوجد لذلك الحل من خلال رسملة الثروة ووصفها الممثل الحقيقي للدخل المتولد منها بالنسبة إلى الأفراد عن طريق استعماله معدلاً عاماً لأسعار الفوائد.

(70) محمد شريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، ص 297.

(71) سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989م، ص 152.

2- التكلفة المترتبة على الاحتفاظ بالنقد بصيغة أصل كبديل لعناصر الثروة الأخرى: في العادة يقوم الأفراد بتوزيع ثروتهم على شكل أصول مختلفة بحسب المنفعة التي يحصلون عليها، وتحدد المنفعة بمقدار الدخل الذي تعيده هذه الأصول للأفراد(72)، إذ إنّ السندات لها عوائد ثابتة من قيمتها الاسمية بحسب سعر الفائدة المقرر عليها سنوياً، أما الأسهم فلها عوائد تتمثل بالأرباح.

3- أدواق المستهلكين: لا يتم توزيع العناصر الاقتصادية للثروة بين الأصول المختلفة بحسب العوائد فقط، بل يخضع ذلك لاعتبارات معينة تخص أدواق الأفراد، وتعدّ الأدواق أو ترتيب الأفضليات كما يطلق عليها فريدمان اعتبار نفسي بالمرتبة الأولى ويجب الاهتمام به(73).

ويرى الباحث مما تقدم أن السياسة النقدية لها بالغ الأثر على مجريات الاقتصاد القومي للبلدان ونالت مرتبة متميزة في السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا اهتمت بها النظريات النقدية أيما اهتمام، فضلاً عن أنّ النظريات النقدية المتعددة أخذت حيزاً من الاهتمام البالغ لدى العديد من علماء الاقتصاد، محاولين تفسير المراحل والتقلبات كافة التي مرت بالاقتصاد العالمي ووضع الحلول المناسبة للمشكلات وتذليل العقبات التي تواجهه من خلال تحليل أسس وقواعد النظريات التي وضعوها، ولا يمكن لنا الجزم بشكل واضح وصريح بأن نظرية واحدة من هذه النظريات يمكن أن تكون صالحة لكل زمان ومكان على الإطلاق، بل إن هذه النظريات هي متكاملة تدعم إحداها الأخرى.

2.4 علاقة السياسة النقدية في السياسات الاقتصادية والمالية

إن السياسة النقدية كما أسلفنا في الفصل السابق هي جزء مهم ولا يتجزأ من السياسة الاقتصادية والسياسة المالية الشاملة للبلد، وهي تساهم بشكل رئيسي وفعال في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية العامة، لما للنقود من تأثير جلي ومباشر في المتغيرات الاقتصادية على السياسة الاقتصادية.

2.4.1 علاقة السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية

بما أنّ السياسة النقدية هي مقدار التأثير الذي تمارسه الدولة على نشاط الاقتصاد يمكن لنا إيضاح العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية من خلال الآتي:

(72) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص 67.

(73) حسيم رحيم، دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المحاصر، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002م، ص 86.

1- مستوى النشاط الاقتصادي وكمية النقود المتوافرة:

يعدُّ مقدار التغير في كمية النقود ذو تأثير على مستوى الأسعار العام وفق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية، وكذلك أشار كينز إلى أن مقدار التغير الحاصل في كمية النقود المتوافرة لدى الوسطاء الاقتصاديين في اقتصاد محدد يلقي بتأثيره على الطلب ومن خلال التغير بالطلب يتمكن الإصدار النقدي من التأثير على الأسعار، فإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة من خلال زيادة الإصدار سيؤدي هذا إلى زيادة العرض على اعتبار أن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بشكل كامل أي: أنها في حالة (عدم التشغيل الكامل)، وأن الأسعار ستتأثر بالارتفاع، وهذا دليل على عدم وجود علاقة متكونة بين التغير في كمية النقود وبين مقدار التغير في الأسعار إلا عند استغلال كل الطاقة الإنتاجية⁽⁷⁴⁾.

أما فريدمان فيرى وجود آثار سلبية عديدة للسياسة النقدية تؤثر على الحياة الاقتصادية في الأجل القصير والأجل الطويل، ويمكن لهذه التأثيرات أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع ومستوى الأسعار، إذ إنَّ زيادة وسائل النقد الموجودة تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة ظاهرة الاكتناز، ويمكن لهذه الظاهرة أن تستمر حتى عند ثبات أسعار الفائدة واستقرارها وبالتالي نرى أن التغير الحاصل في كمية النقود المؤشر الأساسي على طلب الإنتاج والأسعار.

ويرى الباحث مما تقدم أن رفع كمية النقد هي محرك النشاط الاقتصادي بالأخص عندما يكون هنالك ركود اقتصادي (أي: أن الاقتصاد يمر في مرحلة عدم التشغيل الكامل)، وكذلك يمكن لها أن تقلل من التضخم من خلال السياسة النقدية المتبعة في البلدان، ومن خلالها (أي: كمية النقود) يمكن التأثير على الاقتصاد الوطني والخروج به إلى حالة الانتعاش من الكساد الذي أصابه أو من حالة التضخم إلى التوازن الاقتصادي المطلوب.

2- علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي:

يتم تحديد الأهداف ذات الأهمية العالية في سياسة اقتصادية لأي بلد، مثل: محاربة التضخم، والمحافظة على المستوى العام للأسعار، وكذلك المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي الذي يسمح بتداخل وانسجام الهياكل الاقتصادية والاجتماعية كافة، وتحقيق معدل اندماج للاقتصاد الوطني مقبول في المجال الدولي مثل: توازن المدفوعات الخارجية، واستقرار معدلات

(74) أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبيد الدولي للبور، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، ص 157.

الصرف، ولإيجاد التوازنات السابقة لابداً للسياسة النقدية من التأثير -من خلال دعم الاقتصاد الوطني بالسيولة النقدية الضرورية بصورة مباشرة- على عناصر الاقتصاد وبالأخص عملية الإنتاج والأسعار.

إن السياسة النقدية ومن خلال السياسة التفضيلية بواسطة منح القروض يمكن لها أن تؤدي دوراً محورياً ومهماً في سياسة التصنيع، إذ يمكن للدولة عن طريق سلطاتها النقدية أن تمنح قروضاً بأسعار فائدة تفضيلية (أي: قليلة نسبياً) ولفترة يمكن للقطاع من خلالها التسديد من دون ضغوطات لتشجيع القطاعات الصناعية في الاقتصاد الوطني لتلك الدولة في القطاع الذي تراه مناسباً ولا يؤثر على التضخم في البلاد، وكذلك تستطيع السياسة النقدية أن تشارك في عملية تطوير قطاعات التصدير الرائدة، فضلاً عن أن لها القدرة على دعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية مقابل المؤسسات الأجنبية من خلال سعر الصرف المرغوب فيه.

وأن للسياسة النقدية المقدرة على التأثير في الاستهلاك زيادة أو نقصاناً، من خلال إعطاء تسهيلات ائتمانية تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، أو وضع قيود على الاقتراض فيؤدي ذلك إلى تقليل الاستهلاك وزيادة الإنتاج بالأخص في البلدان التي تعاني من قلة الإنتاج وزيادة في الاستهلاك، إن هذه العملية بالمجمل لا تتم عن طريق السياسة النقدية وحدها ولكنها تحصل بالتنسيق مع السياسة المالية وسياسة الدولة للأجور لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها، مما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية للدولة⁽⁷⁵⁾.

3- السياسة النقدية والدورات الاقتصادية:

خلال المدة ما بين الأعوام 1952-1978 كان التوسع الاقتصادي والانكماش مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمقدار الزيادة في معدل النمو بالنسبة إلى النقود وانخفاضه، أما من الناحية العلمية التاريخية فإن كل الأحداث تؤكد على وجود علاقة بين النقود والدورات الاقتصادية للبلدان والمجتمعات، إذ إن النمو النقدي في الاقتصادات المختلفة ينخفض قبل وأثناء الانكماش الاقتصادي، وكذلك فإنه يرتفع قبل وأثناء التوسع، إن هذا يدل وبشكل قاطع على ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي للدول، وكذلك دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم أو الكساد ومحاولة الوصول إلى توازن اقتصادي ومعدل عالٍ للنمو، فبرزت هنا المشاكل الاقتصادية التي تخص التضخم والبطالة وانخفاض القيمة للعملة الوطنية، ويمكن للسياسة النقدية

(75) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص 105.

إيجاد حلول لكل هذه المشاكل من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية التي تم شرحها بالتفصيل في الفصل الأول.

2.4.2 علاقة السياسة النقدية في السياسة المالية

لقد أسلفنا سابقاً أن السياسة النقدية لا غنى لها عن السياسة الاقتصادية بل وأنها أهم جزء منها، وكذلك أن السياسة النقدية لا غنى لها عن السياسة المالية، ولكل واحدة منها ما يميزها عن الأخرى، إذ إن السياسة النقدية تتميز بشموليتها وتأثيرها على العرض النقدي، أما السياسة المالية فتتميز بشموليتها على الإيرادات التي تمثل الرسوم، والضرائب، والدين العام، والنفقات العامة للدولة، فلذلك نجد أن بعض الضوابط النقدية لها علاقة مباشرة بالسياسة المالية.

ويمكن التفريق بين السياسة النقدية والسياسة المالية من خلال المعايير الآتية⁽⁷⁶⁾:

- 1- معيار السوق: إن السياسة النقدية وفق هذا المعيار تتألف من كامل الإجراءات ذات العلاقة المباشرة بالصفقات العامة داخل السوق الائتمانية، أما من الناحية الأخرى فإن السياسة المالية تشمل كل الإجراءات المرتبطة بالصفقات الحكومية الأخرى.
- 2- من حيث الجهاز الواضع للسياسة: يختلف الجهاز الذي يضع السياسة النقدية للبلاد عن الجهاز الذي يضع السياسة المالية لها، إذ إن السياسة النقدية توضع من قبل السلطات النقدية، أما السياسة المالية للدول فإنها توضع من قبل المؤسسة التشريعية للدولة المتمثلة بالبرلمان من خلال تحديد الميزانية العمومية للدولة ونشاطاتها الاقتصادية المستقبلية.
- 3- العمليات النقدية تكون محصورة بين القطاعات المصرفية والمالية، أما العمليات المالية فإنها واسعة ومتشعبة من حيث المدى والحجم.
- 4- تكون الإجراءات المالية سريعة وذات مرونة عالية، إذ يمكن إجراء التعديلات اللازمة عليها في وقت قياسي وقصير كما هو الحال عندما ترفع أسعار الفوائد أو أسعار الخصم وكذلك نسبة الاحتياطي النقدي، أما الإجراءات المالية فإنها بطيئة ولا تتمتع بالمرونة وتحكم بقوانين دستورية.
- 5- إن الإجراءات النقدية فعالة بشكل كبير في معالجة التضخم من خلال اتخاذ الإجراءات الانكماشية عن طريق أدوات السياسة النقدية، أما الإجراءات

⁽⁷⁶⁾ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، ص 98.

المالية فيكون تأثيرها واسعاً في تشجيع الاقتصاد وتوسعه ولكنها ذات تأثير ضعيف في مكافحة التضخم.

وعلى الرغم من الاختلافات الكثيرة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، إلا أنَّ هناك الكثير من النقاط المشتركة بينهما تتمثل بالآتي:

1- القرض العام: إن حجم العقد للقرض العام وجهة التوقيع الخاصة به وطريقة صرفه وتحصيله تعد من المواد المالية التي توضع من قبل الميزانية العامة للدولة، وتحدد من قبل السياسة المالية، أما سندات القروض وما إذا كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ومقدار سعر الفائدة فهي من تخصص السياسة النقدية.

2- تمويل عجز الميزانية: إن عملية تمويل عجز الموازنة تتم من خلال الإصدار النقدي، إذ يحدد حجم الإصدار وجهة التوقيع وطريقة تحصيله من قبل السياسة المالية للدولة، إذ إنه يُعد تمويلاً تضخيمياً، وعلى الرغم من ذلك فإنه مورد من موارد الدولة المالية المتعددة، أما الإصدار النقدي وطريقة السداد فإنه من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية للدولة.

ويرى الباحث أنه لا بدّ من التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للدولة بهدف الوصول إلى الأهداف المحددة بما يخدم الصالح العام، وليس من الضرورة بمكان أن يتم استعمال كل أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية للمزج بين السياستين، بل إن هذا الأمر محكوم بالمناخ الاقتصادي في الدولة ودرجة التطور لذلك النظام.

الفصل الثالث: استقلالية البنوك المركزية

3.1 مفاهيم حول البنوك المركزية

تطرقنا في الفصل الأول الى البنوك المركزية، وتعريفها، ونشأتها، وخصائصها واهم الأعمال التي تمارسها، ومما لا شك فيه أنّ البنوك المركزية لها أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي بشكل عام وبالأخص في السياسات المالية والسياسات النقدية للدول التي لها التأثير المباشر على تطور اقتصاديات البلدان وتقدمها، توسعت أهمية البنوك المركزية مع تطور المعاملات التجارية التي أدت الى توسع دور البنوك المركزية، ومع ظهور الأزمة المالية العالمية في العام 2008 تزايد الجدل بين الاقتصاديين في العالم حول أدوار، ومعايير، وأطر البنوك المركزية وفعاليتها، وتداخل الحكومات مع البنوك المركزية لوضع السياسة النقدية، الأمر الذي أدى الى إعادة التفكير في استقلالية البنوك المركزية ووضعها على المحك.

وتوسعت وظائف البنوك المركزية مع مرور الزمن حتى شملت مهامًا في غاية الأهمية منها: وضع السياسة النقدية للبلد، وتمويل العجز في الموازنة، وتوجيه الائتمان، ووضع السياسة النقدية، و كبنك للحكومة، وبنك البنوك (الملاذ الأخير للاقتراض)، وإدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي، وتحديد سعر الصرف، في حين أنّ هذه البنوك كانت مهامها الرئيسية عند أول نشأتها هي الإشراف على البنوك التجارية وإصدار النقود، وكذلك تطرقنا الى أدوات السياسة النقدية في البنوك المركزية بشقيها الكمي والنوعي، إذ تتمثل الأدوات الكمية في سعر إعادة الخصم (سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي بمقابل الأنونات الحكومية للمصارف التجارية، وكذلك إعادة خصم الأوراق التجارية)، وعمليات السوق المفتوحة، وحجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية، وعلاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي، وكذلك الاحتياطي النقدي الإلزامي، أما الأدوات النوعية فهي تتمثل في الرقابة الكيفية على الائتمان، وتحديد حصص الائتمان التي يتم منحها للأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتأثير المعنوي على السياسة الائتمانية.

كل هذه المفاهيم الأنفة الذكر تم التطرق اليها بإسهاب وشرحها في الفصول السابقة وبيّنا من خلالها مفاهيم البنك المركزي بشكل واضح.

3.2 الموقف من استقلالية البنوك المركزية

" لا يمكن الاطمئنان الى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية من حيث إن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالبا الى الإفراط في استخدامها"⁽⁷⁷⁾، بهذه الكلمات وفي العام 1824 أبدى العالم الإنكليزي ديفيد ريكاردو رأيه تعقيبا على إنشاء بنك وطني في دلالة واضحة على أن موضوع استقلالية البنك المركزي قديم مقترحا أن يوضع احتكار الإصدار النقدي تحت تصرف نواب يتم تفويضهم من خلال مجلس النواب⁽⁷⁸⁾، فما هو مفهوم استقلالية البنوك المركزية؟

إن استقلالية البنك المركزي هي "عزل السياسة النقدية عن الضغوطات السياسية المستمرة المتمثلة في اختيار نوع معين من القواعد السياسية النقدية التي يجب اتباعها حتى وان كانت تحد من حرية البنوك المركزية في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، إلا أنها تتضمن عدم تدخل السلطة السياسية وتضمن له الاستقلالية عنها"⁽⁷⁹⁾، ويعتقد البعض أن استقلالية البنوك المركزية تعني استقلالها عن الحكومة تماما من ناحية السياسة النقدية والسياسة الائتمانية والهيكل التنظيمي⁽⁸⁰⁾ وهذا غير صحيح، فالبنوك المركزية غير مستقلة تماما عن الحكومات والسبب في ذلك يعود إلى خطورة تنفيذ السياسات النقدية وما لها من أثرٍ بالغ الخطوة على السياسات المالية والتنمية الاقتصادية، لذا يجب أن يحدد إطارا للتعاون بين الحكومات والبنوك المركزية تضمن حرية البنوك المركزية في الوصول للأهداف المرسومة من قبل الحكومة⁽⁸¹⁾.

ويرى آخر أن "أهمية جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن في أهمية عزله عن الضغوط السياسية التي تميل نحو تمويل التضخم، لكن أعطي البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية، إذ أصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة والتي قد ينتج عنها التضخم، وكذلك خلق توقعات إيجابية الهدف منها

(77) منصور زين، استقلالية البنوك المركزية واثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع التحولات، جامعة حسيني بن بو علي، الشلف، 2004م، ص 421.

(78) B.W. Fraser, central bank independence what mean, reserve bank of Australia Buetin December. 1994. P 1.

(79) بحوصي مجدوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012م، ص 93.

(80) زكريا الدوري و يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، ص 115.

(81) رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط2، قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص 120.

الإبقاء على استقرار الأسعار من خلال انعكاسها على مصداقية وشفافية السياسة النقدية⁽⁸²⁾.

تدار البنوك المركزية من خلال مجالس المدراء أو ما يماثلها، ففي بلجيكا يوجد مجلس الأوصياء، وفي النرويج مجلس الإشراف، وفي المكسيك مجلس إدارة، وكلٌّ من ألمانيا وسويسرا مجلس تدبير، وفي اليابان مجلس السياسة، مهماتها على اختلاف تسمياتها هي: إدارة وإنجاز العمل اليومي للبنك المركزي الذي يترأسه المحافظ⁽⁸³⁾.

بقيت العلاقة بين البنوك المركزية منذ نشأتها الأولى وبين الحكومات متأرجحة بين الشدّ والجذب حتى وقتنا الحاضر، ويعود السبب في ذلك الى تطور وظائف البنوك المركزية والتطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي، إذ إن الدعوة الى استقلالية البنوك المركزية وعدم اقتصره على وظيفة إصدار، والتأثير الواضح للبنوك المركزية في اقتصاد الدول من خلال تنسيقها بين حجم المعروض واستقرار قيمة عملة الدولة، كل هذه العوامل أنتج عنها الرغبة في دعم استقلال البنوك المركزية سياسياً وإبعاد الحكومات عن التدخل في عمل البنوك المركزية، إلا أنّ هذه العلاقة أخذت منحى آخر بالأخص بعد الكساد العالمي بين الأعوام (1929-1933)، والذي نتج عنه زيادة اقتراض الكثير من الدول من بنوكها المركزية لتمويل الحرب العالمية الثانية وإصلاح ما تمّ تدميره بسبب الحرب، واتخذت العديد من الدول قرارات بتحويل ملكية البنوك المركزية الى الدولة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مصرف كوبنهاغن في عام 1936 ومصرف الاحتياط النيوزلندي ومصرف كندا⁽⁸⁴⁾. إذ فقدت معظم البنوك المركزية استقلاليتها، إلا أنّ العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قد أخذت تتطور بشكل ملحوظ بالأخص في الأونة الأخيرة من القرن العشرين، إذ قامت الكثير من الدول اعتماد برامج لإصلاح الهياكل الاقتصادية الخاصة بها وعلى وجه التحديد المالية منها، وجاءت معاهدة ماسترخت في السابع من شباط عام 1992 ونصت على أن تكون البنوك المركزية للدول الأعضاء مستقلة عن السلطة السياسية والتدخلات التي تؤثر في أهدافها الرئيسية التي تصبو نحو استقرار المستوى العام للأسعار وامتناع البنوك المركزية عن تلقي التعليمات من الحكومات وتقديمها التسهيلات المالية لمصلحة الحكومات أو

(82) منصورى زين، استقلالية البنك المركزي واثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة الشلف، الجزائر، دت، ص 426.

(83) زينب عوض الله و أسامه محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتنمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005م، 220.

(84) زكريا الدوري و يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، ص 118.

السلطات العامة⁽⁸⁵⁾، ويمكن القول: إنَّ ظاهرة استقلالية البنوك المركزية بعد الثمانينيات من القرن الماضي يعود لسببين رئيسيين⁽⁸⁶⁾:

- 1- المستوى العالي للتضخم الذي حدث بين منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات الذي أدى الى اضطرابات في اقتصاديات البلدان إذ تجاوز في أغلب أحيائه 10%، في الوقت الذي تم ملاحظة معدلات تضخم منخفضة في الدول التي أعطت استقلالية لبنوكها المركزية بالأخص في أمريكا وألمانيا.
- 2- العولمة المالية المتمثلة في زوال الحواجز أمام حركة الأموال وتنامي الأسواق، واستقطاب مدخري الأموال والتطور التكنولوجي الحاصل في مجالي الاتصالات والإعلام، ومع كل هذه التطورات الحاصلة فإن مصداقية الدول على مستوى أسواقها لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود معدل تضخم منخفض والحفاظ عليه بصورة مستمرة.

3.2.1 مبررات استقلال البنوك المركزية

ما يزال الجدل دائرًا حول مبررات استقلالية البنوك المركزية على الرغم من أنها أصبحت واقعا في العديد من الدول، ويعد البنك المركزي في المملكة المتحدة من أقدم البنوك المركزية في العالم إلا أنه ما يزال الى الآن تابعًا للخزانة⁽⁸⁷⁾، مبررات استقلالية البنوك المركزية⁽⁸⁸⁾:

- 1- الحكومات التي تسعى دائمًا الى السيطرة على البنوك المركزية لتحديد السياسات النقدية بشكل يخدم سياساتها المالية والاقتصادية.
- 2- الإصدار النقدي للعملة من دون مقابل والذي يندرج تحت محاولة سعي الحكومة لخدمة سياساتها المالية.
- 3- الضغوط السياسية على البنوك المركزية لتطبيق سياسة نقدية معينة الذي أدى الى ظهور التضخم في البلدان الرأسمالية والبلدان النامية.

(85) كمال القيسي، استقلالية البنوك المركزية لتفادي الأزمات المالية،

<http://www.banquecentrale.gov,2006>

(86) حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، ص 127.

(87) عبادي رنّدة، متطلبات إرساء الحكمة في البنوك العمومية الجزائرية- دراسة حالة بنك الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص 24.

(88) عزوز علي، قياس استقلالية البنوك المركزية في ظل إصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 11-12 مارس، 2008م، ص 4.

4- الارتباط بين استقلالية البنك المركزي واستقرار الأسعار بوصفه الهدف الرئيس للسياسة النقدية⁽⁸⁹⁾.

5- إن صياغة السياسة النقدية في حال بقائها مع مسؤولين بعينين عن السياسة سيكون باستطاعتهم وعلى المدى البعيد من تحسين السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق استقرار للأسعار الطويلة الأجل وبالحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية⁽⁹⁰⁾.

6- استقلالية البنوك المركزية تبعد التأثيرات الحكومية عنها بالأخص فيما يتعلق بتحديد نفقات وإيرادات الحكومة، وبالتالي فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة⁽⁹¹⁾.

7- ويرى ادجمان أن الاستقلالية تدعم موقف البنوك المركزية أما التأثيرات السياسية فهي التي تستعمل عرض النقود لأجل المصالح السياسية، وأن البنوك التي لا تتمتع بالاستقلالية تفقد المرونة في تطبيق سياستها النقدية⁽⁹²⁾.

وفي الوقت ذاته ظهرت مبررات أخرى معارضة لاستقلالية البنوك المركزية لدى أصحابها وجهات نظر أخرى تمثلت بالنقاط الآتية⁽⁹³⁾:

1- يجب أن يقوم موظفون منتخبون بصياغة السياسة النقدية، وإذا فشلوا في تحقيق تطلعات ناخبهم فانهم يستبدلون بأخرين جدد يتم انتخابهم مرة أخرى.

2- يجب أن تتفق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف الاقتصاد العامة، إلا أن استقلال البنك المركزي بدرجة كبيرة لا يتيح توافر ضمان لهذا الاتفاق.

3- يعتقد أصحاب هذا الرأي أن السلطة النقدية تتأثر بالضغوط السياسية بشكل كبير، وأنها استخدمت سياسات محددة لتحقيق منافع خاصة بأصحاب المناصب الإدارية المهمة.

(89) حماني حورية، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر - رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 43.

(90) خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، ص 76.

(91) غسان العياش، أزمة المالية العامة في لبنان قصة الانهيار النقدي (1982-1992)، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م، ص 115.

(92) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، تعريب: محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م، ص 562.

(93) إبرير محمد، السياسة النقدية في ظل استقلالية السلطة النقدية - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008م، ص 81.

3.3 معايير استقلالية البنوك المركزية

واجهت الدراسات التي تعنى باستقلال البنوك المركزية صعوبة بالغة في قياس وتحديد درجة استقلال هذه البنوك بشكل دقيق، لذا وجدت عدة معايير تمكننا من تحديد استقلالية البنك المركزي وتحديد حريته في اختيار أدوات السياسة النقدية وحدود قدرته على تمويل الحكومة. وفيما يأتي أهم معايير استقلالية البنوك المركزية⁽⁹⁴⁾:

- 1- حرية البنك المركزي في وضع السياسة النقدية وتنفيذها، ومقدار التدخل الحكومي ومن هو صاحب القرار الأخير إذا ما نشأ خلاف بين البنك المركزي والحكومة.
- 2- مقدار التزام البنك المركزي بتمويل العجز الحكومي بالإفناق ومقدار التسهيلات الائتمانية المقدمة للحكومة.

إذ تكون البنوك المركزية ذات استقلالية أكبر عندما تزداد القيود المحددة التي تضعها هذه البنوك على الإقراض العام المقدم للقطاع الحكومي، وتعدُّ هذه أحد مظاهر الاستقلالية المهمة للبنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية لذا وضعت الكثير من الدول قيوداً وإجراءات مشددة على الاقتراض مخافة التضخم، وعلى العكس تماماً هنالك دول أتاحت تسهيلات بصورة غير مباشرة عن طريق السوق الثانوية، وفي مثل هذه الحالات يتدخل البنك المركزي في الأسواق الثانوية بهدف تنظيم سوق النقد فقط كي لا يتم استغلال عمليات السوق المفتوح في تمويل الحكومة وهذا يعزز استقلال البنك المركزي⁽⁹⁵⁾.

- 3- تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة كم يخضع لسلطة الحكومة؟ وما مدة بقائهم في مراكزهم؟ ومعدل الاستقرار ومقدار تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وهل لها حق الحضور؟ وإن حضرت هل يقتصر الحضور على الاستماع؟ أم لها حق الاشتراك والتصويت والاعتراض، ومدى سلطة الحكومة على ميزانية البنك المركزي.

- 4- المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة هدف رئيس للسياسة النقدية، وهل توجد أهداف أخرى أم انه الهدف الوحيد؟ أي: في حال تناقض الأهداف هل سيكون لهذا الهدف (المحافظة على الأسعار وقيمة العملة) الأولوية أم انه يتساوى مع الأهداف البقية من حيث الأهمية.

(94) زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتمويل، ص 286.

(95) محمد علي و احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية – دراسة تحليلية – تطبيقات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، مصر، 2007م، ص

بالتأكيد أنّ البنك المركزي يكون ذا استقلالية أكبر عندما يحدد بعدد معين من الأهداف وفقاً للقانون، ففي الوقت الذي يحدد استقرار المستوى العام للأسعار على اعتبار انه الهدف الرئيس للبنك المركزي، فان السياسة النقدية تنحصر داخل البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار (96).

3.4 نماذج عن استقلالية البنوك المركزية

3.4.1 البنك المركزي الألماني (Bunds Bank)

يعدُّ البوندز بنك (Bunds Bank) وهو البنك المركزي الألماني أكثر البنوك استقلالية في العالم، ويقع المقر الرئيس له في مدينة فرانكفورت، ولدى هذا البنك تسعة بنوك مركزية ولها 35 فرعاً موزعة على المدن (97)، إذ اعطى القانون الألماني للبنك المركزي حرية كاملة في صياغة ووضع السياسة النقدية للبلاد وطريقة تنفيذها. وتوجد مؤشرات ودلائل على استقلالية البنك المركزي الألماني البوندزبنك أهمها هي (98):

- 1- الاستقلالية المؤسسية، أي: أنّ البنك المركزي الألماني هو المسؤول على تنفيذ السياسات النقدية، أي: لا تتدخل الحكومة أو الجهات التشريعية في هذه السياسات.
- 2- المحافظة على استقرار الأسعار، إذ يعد هذا هو الهدف الرئيس للبنك المركزي الألماني، وفي هذا الخصوص يمكن تعاون البنك المركزي مع الحكومة إذ انه ملزم بمساندة سياسة البلد الاقتصادية.
- 3- البنك المركزي الألماني مسؤول أمام الراي العام فقط ولا يخضع للمحاسبة من أي جهة حكومية رسمية.
- 4- لا يمكن للحكومة أن تقيل كبار المديرين والمسؤولين في البنك المركزي الألماني حتى وان اختلفت معهم في السياسة النقدية، أما تعيينهم فيتم من خلال السلطة التنفيذية بعد دراسة العديد من الاقتراحات والتوصيات وهو ما يقطع الطريق أمام الحكومة الفيدرالية من تعيين أشخاص يولونها في البنك المركزي.

(96) بلسم حسين رهيف السهلاني، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى البنك المركزي العراقي، بحث تطبيقي في الدبلوم العالي (المعادل للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد، 2008م، ص 51.

(97) الموقع الرسمي للبنك البوندز بنك:

<https://www.bundesbank.de/en/bundesbank/organisation>

(98) جديني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005م، ص 71.

- 5- استقلالية الأدوات، أي: إن للبنك المركزي الألماني كامل الحق في استعمال أدوات السياسة النقدية مثل: سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ومعدل الاحتياطي الإلزامي، ويتم ذلك من غير أن تتدخل أي جهة أخرى إذ انه يحدد أهداف سياسته النقدية التي يراها مناسبة للظروف الاقتصادية السائدة⁽⁹⁹⁾.
- 6- لا يمكن للحكومة الاقتراض من البونديزبنك إلا بمبالغ محددة ولآجال محددة لا يمكن تجاوزها⁽¹⁰⁰⁾.
- 7- الاستقلالية المالية، لا يحق للسلطات الفيدرالية الألمانية التدخل في تحديد نفقات أو طرق تمويل البنك المركزي الألماني⁽¹⁰¹⁾.

3.4.2 البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)

هو أحد أكبر البنوك المركزية في العالم، يعود إنشاؤه الى عام 1913م، وله 12 بنكاً اتحادياً تتوزع على الأقاليم ويعدُّ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المقرض الأخير، والغرض من ذلك هو إشاعة الاستقرار في النظام المصرفي من خلال إقراض البنوك عندما تعجز احتياطياتها عن الإيفاء بالتزاماتها، وكذلك يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإدارة العرض النقدي للدولة⁽¹⁰²⁾، وتعرّض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الى عدّة ضغوط سياسية منذ تأسيسه وحتى الآن، فقد اصدر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في بيان التأسيس قانوناً يحظر فيه إصدار النقود للإقراض الحكومي بهدف سدّ العجز في الموازنة، ولكن عندما ارتفع العجز في الموازنة الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية وبلغ مقداره ربع الناتج المحلي، وبعد ضغط من الكونجرس الأمريكي ووزارة الخزانة الأمريكية قام الفيدرالي الاحتياطي الأمريكي بشراء السندات الحكومية المطروحة في السوق الثانوية وعدّ هذا التفافاً على الحظر⁽¹⁰³⁾، ويمكن إيضاح العناصر الرئيسية لاستقلالية الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال الآتي⁽¹⁰⁴⁾:

⁽⁹⁹⁾ Gleen, Hubbard, Money, Financial system and the economy, Addison Wesley Publishing Inc, 1994, p 47.

⁽¹⁰⁰⁾ سهير معتوق، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2002م، ص 12.

⁽¹⁰¹⁾ السهلاني، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى البنك المركزي العراقي، ص 92.

⁽¹⁰²⁾ بول ساميلسون و نورد هاوس ويليام و مايكل مانديل، الاقتصاد، تعريب: هشام عبدالله، ط15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001م، ص 538.

⁽¹⁰³⁾ L. Randall Wray, Central Bank Independence: Myth and Misunderstanding, op. cit, P 1.

⁽¹⁰⁴⁾ منصور زين، استقلالية البنك المركزي واثرها على فاعلية السياسة النقدية، ص 426.

- 1- الاستقلالية الشخصية: إذ إنَّ أعضاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يتم تعيينهم من قبل رئيس الحكومة بعد أن يتم استشارة الكونجرس وأخذ موافقته، وكل عضو معين يبقى في منصبه لمدة 14 عامًا لا يمكن عزله.
- 2- الاستقلالية الوظيفية: إن القانون يعطي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كامل السلطة في إدارة السياسة النقدية من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية المختلفة، واهمها: سعر الخصم، الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في أمريكا.
- 3- لا يمكن للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن يعطي ائتمان بعملية السحب على المكشوف، ولا تقديم قروض طويلة الأجل، ولا يمكن له أن يشتري الأوراق المالية من السوق الأولية؛ لأنها تولد التزامات على الحكومة، ويمكن له شراء الأوراق المالية من السوق الثانوية والذي يعد اتفاقاً على قانون منع إصدار النقود لأجل الإقراض الحكومي لسدّ العجز في الموازنة والذي نوهنا إليه آنفاً.
- 4- يعدُّ الحفاظ على الائتمان والنقد على المدى الطويل وزيادة الإنتاج بأعلى معدل للتشغيل والحفاظ على مستوى فائدة معقول واستقرار الأسعار هو الهدف الرئيس للاحتياطي الفيدرالي، وفي الوقت ذاته لا يمكن لأي جهة حكومية أن تقوم بمسائلة الاحتياطي الفيدرالي، على أن يلتزم بتقديم تقرير كتب ستة شهور الى الكونجرس (105).
- 5- إن راس المال لبنوك الاحتياطي الفيدرالي الاثني عشر تشارك بها البنوك التجارية الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي وتقوم باستثمار الأموال بما يحقق دخلاً مناسباً لهذه البنوك، بعكس المؤسسات التي تعتمد على موازنة الدولة العامة وموافقة الكونجرس (106).

3.4.3 البنك المركزي السويسري

إن ظهور البنك المركزي السويسري جاء متأخراً بعض الشيء، إذ إن تاريخ إنشاء هذا البنك يعود لعام 1907م، إذ اقترح الدستور الفيدرالي السويسري اختيار احد النموذجين من البنوك المركزية، فإما أن يكون بنك مركزي حكومي له الحق وحده في إصدار النقود، أو بنك مركزي يكون عبارة عن شركة مساهمة، وتم الاتفاق بين الحكومة والبرلمان على أن يكون بنك مركزي تابع للحكومة، وفي عام 1978م تم تعديل القانون الخاص ببنك سويسرا إذ تم التركيز فيه على استقرار المستوى العام للأسعار

(105) للمزيد ينظر: خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، ص 83-85.

(106) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك والسياسات النقدية، ص 124.

بوصفه اهم هدف للبنك المركزي، وتوضيح مفهوم مصالح البلاد التي تتمثل في التنمية ومعالجة البطالة ومكافحة التضخم⁽¹⁰⁷⁾.

جدول 1: استقلالية البنوك المركزية وفق معايير محددة في أكبر ثماني دول (108)

الدولة/المهام	المهام والأهداف	صلاحية كاملة في المجال النقدي	وسائل وأدوات السياسة النقدية	استقلالية الميزانية
أمريكا	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحدة	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
المملكة المتحدة	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
إيطاليا	لا	لا	نعم	نعم
هولندا	واحدة	مقسمة	نعم	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم

3.4.4 البنك المركزي اللبناني

يعدُّ البنك المركزي اللبناني واحداً من أكثر البنوك المركزية العربية استقلالية، وطبقاً للقانون المرقم 13513 لعام 1963 المعروف باسم قانون النقد والتسليف يمكن تحديد دلائل ومؤشرات استقلالية البنك المركزي اللبناني من خلال الآتي⁽¹⁰⁹⁾:

1- الاستقلالية المؤسسية: تم تحديد الصلاحيات الخاصة بالمجلس المركزي المتمثلة في إدارة القاعدة النقدية وحرية تحديد سياسة الصرف النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها من خلال استعمال وسائل وأدوات السياسة النقدية منها: مقدار الخصم ومقدار الفائدة على القروض والسلف، والتأثير في الائتمان وتوجيهه من حيث الكمية

⁽¹⁰⁷⁾ محمود ولد عبدالله سبيوط، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حالة البنك المركزي الموريتاني، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008م، ص 100.

⁽¹⁰⁸⁾ شمولو حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001م، ص 97.

⁽¹⁰⁹⁾ ينظر: محمد علي واحمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية-تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2007م، ص 344.

- والنوع والسعر، وكذلك الحق في قبول ورفض طلبات القرض التي تقدم من قبل القطاع العام، كل هذا تم تحديده وفق المادة 33 من قانون النقد والتسليف.
- 2- الاستقلالية الشخصية: وفقاً للمادة 28 من قانون النقد والتسليف يتكون المجلس المركزي لبنك لبنان المركزي من خمسة أعضاء وهم: الحاكم ونائبين للحاكم ومدير وزارة المالية ومدير وزارة الاقتصاد الوطني، وبحسب توصية وزير المالية يتم تعيين الحاكم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد تنتهي بوفاء الحاكم الاستقالة الاختيارية أو عدم التجديد وفق مرسوم يصدر من مجلس الوزراء، أما النائبين فيتم تعيينهم بالطريقة نفسها ولمدة خمس سنوات بعد استشارة الحاكم وتنتهي مدة تعيينهم بالطريقة نفسها الخاصة بالحاكم بعد استشارته، ومما يرفع درجة استقلالية البنك المركزي اللبناني عدم إمكانية الحكومة المركزية من عزل أي عضو من أعضاء المجلس المركزي للبنك المركزي اللبناني وكذلك الحاكم وكبار الموظفين إلا في حالات معينة مثل: العجز أو أسباب صحية أو ارتكاب أخطاء جسيمة⁽¹¹⁰⁾.
- 3- تحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار هو الهدف الرئيس للبنك المركزي اللبناني، إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال المحافظة على سلامة النقد وأوضاع النظام المصرفي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتعاون مع الحكومة وتقديم المشورة والنصيحة لها من خلال الخبرات التي يمتلكها المركزي اللبناني لتحقيق هذه الأمور للحفاظ على استقرار الأسعار، والأهداف العامة⁽¹¹¹⁾.

3.4.5 البنك المركزي الإماراتي

في التاسع عشر من مايو عام 1979 تم إنشاء مجلس النقد ليقوم ببعض مهام البنوك المركزية والتي تمثلت بالآتي⁽¹¹²⁾:

- 1- إصدار النقد واستبداله.
- 2- المحافظة على قيمة العملة.
- 3- تعزيز استقرار النظام المصرفي والمالي.

نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها النشاط الاقتصادي والتطور الكبير الذي شهده القطاع المصرفي والمالي بشكل عام على المستويين الدولي والمحلي وبسبب عدم رقي المهام الأنفة الذكر الى مستوى مهام البنك المركزي وكذلك التداخل الحاصل بين

(110) بلسم حسين رفيف السهلاني، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى البنك المركزي العراقي، ص 80.

(111) غسان العياش، أزمة المالية العامة في لبنان قصة الانهيار النقدي، ص 81.

(112) احمد شعبان محمد، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص 235.

أنشطة البنوك التجارية والمؤسسات المالية، صدر القانون الاتحادي رقم 10 لعام 1980م أنشأ بموجبه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والذي نصّ على أن يكون هذا المصرف مؤسسة عامة لها شخصية اعتبارية تتمتع بالأهلية القانونية، ويكون مقره عاصمة الدولة، ولا يحق لديوان المحاسبة أن يتدخل في تسيير أعمال المصرف وتقتصر مهمته على الرقابة، وللمصرف الحق في إصدار النقد، والعمل على تحقيق استقراره القيمة النقدية، وتوجيه السياسة الائتمانية بما يحقق التوازن للاقتصاد القومي الإماراتي، وله الحق في تقديم المشورة للدولة والاحتفاظ بالاحتياطي من الذهب والعملية الأجنبية، ويعدُّ الوكيل المالي للدولة عند صندوق النقد الدولي، ويعين رئيس المصرف ونائبيه بدرجة وزير، وأعضاء مجلس الإدارة يتم تعيينهم بمرسوم اتحادي وبموافقة مجلس الوزراء⁽¹¹³⁾، وصدر قانون آخر يدعم استقلال المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة مرسوم القانون الاتحادي رقم 14 لعام 2018 عدّ المصرف المركزي مؤسسة اتحادية ذات شخصية اعتبارية يتمتع بالاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة الأعمال والأنشطة جميعاً التي تكفل تحقيق أهدافه⁽¹¹⁴⁾.

3.4.6 البنك المركزي العراقي

كان الجنيه التركي والعملات الأوربية هي العملات الرئيسية المتداولة في العراق عندما كان العراق جزءاً من الخلافة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق أصبحت العملة الهندية (الروبية) هي العملة الرئيسية للتداول، وكان الدينار الواحد يعادل 13.33 روبية هندية، ثم تأسس مجلس العملة العراقية في لندن في عام 1931 وكانت مهمته إصدار العملة والاحتفاظ بها، بعدها تأسس البنك المركزي العراقي في السابع من نوفمبر لعام 1947 بموجب قانون رقم 43 للعام 1947 وهو اقدم البنوك المركزية العربية على الإطلاق⁽¹¹⁵⁾، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 09-04-2003 جرى اتفاق بين العراق من جهة وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى نص

⁽¹¹³⁾ للمزيد ينظر: القانون الاتحادي رقم 10 لعام 1980م بشأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهن المصرفية، موقع حكومة رأس الخيمة، دائرة النيابة العامة،

<http://rakpp.rak.ae/ar/Pages/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A--10-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-1980.aspx>

⁽¹¹⁴⁾ مرسوم قانون الاتحادي رقم 14 لعام 2018 في شأن تنظيم المنشآت والأنشطة المالية، الإمارات العربية المتحدة.

⁽¹¹⁵⁾ للمزيد ينظر: موقع البنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/page/39>.

على إطفاء ثمانين بالمئة من الديون المترتبة على العراق والبالغة 131 مليار دولار شريطة أن يطبق العراق سياسات البنك الدولي التي تنقسم على ما يأتي⁽¹¹⁶⁾:

- 1- سياسات التثبيت الاقتصادي: يتبناها صندوق النقد الدولي في المدى القصير الأجل.
- 2- سياسات التكييف الهيكلي: يتبناها البنك الدولي في المدى الطويل الأجل.

تحت هذه السياسات التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعدُّ استقلالية البنك المركزي العراقي في اتخاذ القرارات والحدّ من التدخلات الحكومية هي الشرط الأساسي التي تمكنه من السيطرة على العرض النقدي والحدّ من التضخم وتخفيضه، وعلى هذه الرؤية صدر القانون رقم 56 في عام 2004 الذي اعطى البنك المركزي العراقي الاستقلال⁽¹¹⁷⁾، وعلى الرغم من أنّ المسؤول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية هو البنك المركزي إلا انه لا يعمل بمعزل تام عن الوضع السياسي والاقتصادي السائد في البلد، أي: انه ملزم بتقديم العون ووضع خبراته تحت تصرف الحكومة واستعمال أدواته النقدية التي تؤثر في الوضع الاقتصادي العام على أن لا تتعارض مع السياسة النقدية للوصول الى الأهداف المرسومة، يتم تعيين محافظ البنك المركزي العراقي بدرجة وزير يرشح من قبل رئيس مجلس الوزراء ويتم التصويت عليه من قبل مجلس النواب، على أن يكون من ذوي الخبرة وأحد التخصصات المالية أو الاقتصادية، ويبقى في منصبه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد⁽¹¹⁸⁾.

ويرى الباحث أنّ البنك المركزي لكل من أمريكا وألمانيا وسويسرا لديهم أصحاب أكبر التجار نجاحًا في العالم بما يخص مسألة استقلال البنوك المركزية، والسبب في ذلك يعود الى الأسس والمعايير التي تتمتع بدرجة عالية من الوضوح والاستقلال.

3.5 أثر استقلالية البنوك المركزية في المؤشرات الاقتصادية

رحبت وبشكل كبير كل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية بفكرة ونظرية استقلال البنوك المركزية وأيدها بشكل كبير، ويعود السبب في ذلك الى أن فكرة الاستقلالية تجعل البنوك المركزية بعيدة عن التدخلات والضغوط السياسية مما يمكنها

⁽¹¹⁶⁾ عاطف مرزوق، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق يساوي في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، ط1، بغداد، 2007م، ص 25.

⁽¹¹⁷⁾ سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007م، ص 17.

⁽¹¹⁸⁾ للمزيد ينظر: البندان (أ) و (ج) من الفقرة (1) من المادة (13) من قانون البنك المركزي العراقي المعدل بموجب قانون التعديل الأول رقم (63) لعام 2007.

من تطبيق سياستها النقدية التي تفضي الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبالتالي تقليل التضخم، إذ أثبتت الدراسات العلمية مثل: دراسة (barking and bade) أن معدلات التضخم في البلدان تنخفض بشكل ملحوظ كلما تمتعت البنوك المركزية بدرجة اكبر من الاستقلالية، وتنطبق نتائج هذه الدراسة بشكل كامل على كل من ألمانيا وسويسرا، كذلك بيّنت الدراسات في هذا المجال وجود علاقة عكسية بين درجة استقلال البنوك المركزية ومقدار العجز في الموازنات العامة للبلدان من خلال الإصدار النقدي وبيع سندات الحكومة والأذونات التي تمنحها الخزانة⁽¹¹⁹⁾، وعليه اذا كان لابداً من استقلال السلطة النقدية حتى تتمكن من القيام بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار فلا بدّ من عدم إهمال أهمية العلاقة بين السلطة النقدية والسلطة المالية، إذ إنّ استقلال السلطة النقدية لا تحدده النصوص التشريعية التي تقررها السلطات التشريعية، وإنما تحددها عوامل خارجية أخرى مثل: تعدد أهدافها ومهامها والإمكانيات البشرية التي تعمل فيها والتقاليد والأعراف المتبعة في البلدان فيما يخص علاقة العمل بين السلطة النقدية والحكومات، كذلك شمولية السياسة النقدية التي تتضمن تحديد سعر الصرف التي لا يمكن أن تتحقق الاستقلالية بدونها اذا لم تكن بمعزل عن السلطات الحكومية ويعود السبب في ذلك الى شدة الترابط بين السياسة النقدية وسعر الصرف، إنّ السبب الرئيس في استقرار أسعار الصرف وكل العملية المالية عندما تكون تحت تصرف السلطة النقدية هو بعدها عن الصراعات السياسية، وفي المقابل لابدّ من توضيح هذه السياسة للرأي العام وتوفير الشفافية في بيان المعلومات المالية، إذ إنها (أي: الشفافية) ترسخ مبدأ الاعتماد على البنوك المركزية لدى العاملين في الاقتصاد، فهي تزيد من انضباط النظام في وضع السياسة النقدية وكذلك التطبيق الفعلي لها⁽¹²⁰⁾.

3.6 استقلالية البنوك المركزية في ظل التكتلات والعولمة

لا يوجد تعريف شامل للعولمة، إذ إنها مفهوم شامل يصف حركة التغيير المتطردة في المجالات كافة، ويمكن التعبير عنها من الناحية الاقتصادية على أنها: " تحرير العلاقات الاقتصادية بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقات المنظمة لها، من خلال خضوعها الى قوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنشيطها وتنظيمها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله

(119) موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعايير الدولية (دراسة حالة بنك الجزائر) ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004م، ص 15.

(120) قدي عبد المجيد، المدخل الى سياسات الاقتصاد الكلية (دراسة تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، ص 94.

كوحدة واحدة"⁽¹²¹⁾، وتحوي العولمة أربعة مفاهيم أساسية نتناولها كل واحدة على حدة
:(122).

1- ظاهرة اقتصادية

العولمة كلمة يحمل معناها اللغوي معنى تعميم الشيء ليشمل العالم⁽¹²³⁾، أي: أنها تعني " زيادة درجة الارتباط والتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"⁽¹²⁴⁾، وتم تعريف العولمة أيضاً من قبل اللجنة الأوروبية على أنها: " العملية التي من خلالها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول تعتمد كل منها على الآخر بشكل متزايد بسبب ديناميكيات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا"⁽¹²⁵⁾، ويرى بعض الباحثين في المجال الاقتصادي أن العولمة ستؤدي الى كفاءة عالية في استعمال الموارد عن طريق اقتراب اقتصاديات البلدان المختلفة واتصالها بنظام السوق وأن معاهدة أورغواي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجات ستقوم بإلغاء القيود على التجارة الخارجية التي من صالحها التشجيع على استعمال الموارد الاستعمال الأمثل بالأخص مع وجود فرصة التكاليف البديلة⁽¹²⁶⁾.

2- هيمنة القيم الأميركية

(121) عبد المنعم حمد الطيب، العولمة طبعتها-تحدياتها-التعامل معها، دار الإعلام للنشر والتوزيع، عمان، دت، ص11.

(122) السيد ياسين، العالمية والعولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م، ص 39.

(123) محمد عابد الجابر، قضايا الفكر المعاصر العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م، ص 126.

(124) ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008م، ص 44.

(125) عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وأثرها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامع الحديث، مصر، 2006م، ص 14.

(126) سالم توفيق النجفي، اقتصاد العولمة مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها، دار النقاش، لبنان، 2009م، ص 110.

بعد نهاية الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية على المعسكر الشيوعي ظهر هذا المصطلح للعالم الأمريكي ذو الأصول اليابانية (توكو ياما)، إذ برز التطور التكنولوجي الأمريكي ونظام المؤسسات بحسب الرؤية الأميركية، إذ مثل هذا الأمر ظهور رؤية جديدة تقدمية في التاريخ تشير الى انتصار ظاهرة الديمقراطية كنظام سياسي شامل⁽¹²⁷⁾.

3- ثورة سياسية تكنولوجية

يراهها البعض على أنها الشكل الجديد من أشكال العمل، تقوده نخبة تكنولوجية هدفها دعم السوق العالمية من خلال السياسات المالية والسياسات الائتمانية والتكنولوجية والاقتصاد⁽¹²⁸⁾.

4- حقبة تاريخية

يرى أصحاب هذا الفكر على أنها ظاهرة أثرت في المجتمعات في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوصفها حقبة تاريخية تشير الى التغيرات والتحولات التي طرأت على المجتمع الدولي، إذ إنها أبرزت الكثير من الاختلاف والجدل في الرؤى والفهم والتحليل، وأبرزت الكثير من ردود الأفعال سلبيًا وإيجابيًا بين مؤيد ورافض ومرحب وكاره⁽¹²⁹⁾.

إن العولمة لها أدواتها المعروفة التي تعدُّ الركائز الرئيسة التي تعتمد عليها في إدارة النظام العالمي الحديث في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وان ما يهمننا منه هو الجانب الاقتصادي. أدوات العولمة الاقتصادية⁽¹³⁰⁾:

1- عولمة الإنتاج.

2- العولمة المالية.

3- العولمة المصرفية.

تؤثر العولمة على قطاع المصارف والبنوك واستقلاليتها بشكل كبير، وتكون هذه التأثيرات على شقين الإيجابي والسلبي، وان واجب أي بنك مركزي في أي بلد أن يتبع

⁽¹²⁷⁾ ليلي سليمان على بكر، ظاهرة العولمة وموقف الإسلام منها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006م، ص 14.

⁽¹²⁸⁾ السيد ياسين، العالمية والعولمة، ص 42.

⁽¹²⁹⁾ محسن احمد الخضير، العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد والإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000م، ص 49.

⁽¹³⁰⁾ للمزيد ينظر: رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007م، ص 17.

سياسة نقدية تؤدي الى زيادة الآثار الإيجابية للعولمة والتقليل من السلبيات، ويمثل اندماج المصارف وتحويلها الى بنوك شاملة وكذلك زيادة حدة المنافسة وإعادة الهيكلة في صناعة الخدمات المصرفية وظهور لجنة بازل وخصخصة البنوك تعدّ من الآثار الإيجابية للعولمة في استقلال البنوك المركزية، إذ إنّ الاندماج المصرفي بات ظاهرة عالمية تتأثر بها معظم البنوك حول العالم فلا بدّ للبنوك الصغيرة أن تندمج مع بعضها لضرورة استمرارها من خلال زيادة قدراتها، ويعدّ اندماج البنوك عبارة عن عقد بين مؤسستين أو أكثر يتم بموجبه الاتفاق على الاندماج ووضع أموالهم وأعضائهم في مؤسسة واحدة⁽¹³¹⁾، ومع تنامي ظاهرة العولمة زادت المنافسة في السوق المصرفية بشكل سريع جدّاً بالتوازي مع إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية طلبات الزبائن ويعود السبب في ذلك الى قوة الدخل للمؤسسات المالية، ونتيجة للتطورات الكبيرة التي طرأت على أعمال البنوك وتوسع مجالها، باتت تقدم خدمات مصرفية أخرى لم تقم بها سابقاً وهذا كان له أثر واضح وانعكاس كبير على ميزانية البنوك إذ انخفضت نسبة الودائع نسبة الى الالتزامات نتيجة لنشاط البنوك غير الإقراضية⁽¹³²⁾، فضلاً عن أن خصخصة البنوك هي احد نتائج العولمة.

وإذا ما صار للعولمة بأدواتها وأساليبها اليد الطولى في الاقتصاد، أي: زيادة الاندماج بين السوق المحلية والسوق الدولية بالنسبة إلى الأسواق النقدية وتم فتح حساب رأس المال وهذا يضعف قدرة البنك المركزي في التحكم بسياسته النقدية، فمن الممكن أن تتدفق رؤوس أموال وبكميات كبيرة جدّاً الى البلد بحثاً عن عائد عالٍ مما يؤدي الى خفض الفائدة ولأجل الإفادة من أسعار الفائدة المرتفعة تفقد السلطة النقدية السيطرة على الكتلة النقدية وبالتالي حدوث التضخم⁽¹³³⁾، وهنا تخرج من سيطرة البنك المركزي عملية تحديد أسعار الفائدة ويعود السبب في ذلك الى الحرية في حركة رؤوس الأموال مما يؤدي الى ارتباط أسعار الفائدة المحلية القصيرة الأجل مع أسعار الفائدة العالمية القصيرة الأجل من خلال توقع سعر صرف ثابت قصير الأجل ينتج عنه تدفق كبير لرؤوس الأموال سواء كان للداخل أو للخارج، فضلاً عن أنّ الاقتصاد بشكل كامل سيكون بيد المضاربين العالميين في ظل تنامي ظاهرة العولمة، فلو أراد المضاربون الهجوم على عملة معينة لا يمكن لكل البنوك المركزية في العالم أن تتخذ موقفاً معيناً لحماية عملة الاقتصاد المستهدف، ففي الوقت الذي يستطيع المضاربون أن يضخوا

(131) احمد محمد محرز، اندماج الشركات من الواجهة القانونية، الدار الجامعية، مصر، 2003م، ص 33.

(132) عبد المنعم حمد الطيب، العولمة طبعاتها-تحدياتها-التعامل معها، ص 14.

(133) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2001م،

800 مليار دولار يوميًا في السوق العالمية يمكن للبنوك المركزية في العالم جمع ما يقارب 14 مليار دولار يوميًا⁽¹³⁴⁾.

ويرى الباحث أن العولمة تركت آثارها السلبية والإيجابية على كل بلدان العالم بالأخص مع التطور الهائل الذي رافقها في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، وبعدها صارت العولمة الاقتصادية تحدها الاتفاقيات الدولية التي تنعقد وتعد بإرادتها لاقت اهتمامًا كبيرًا، وأصبحت الدول المتقدمة تسيطر على الشركات والمنظمات والمؤسسات الدولية التي تدفع بأن يكون الاقتصاد العالمي خاضعًا للعولمة وتحويل السوق الى سوق عالمية واحدة خدمة لمصالحها ومشاريعها في السيطرة على العالم، وكذلك فتح الأسواق وتحرير التجارة العالمية وعمليات اندماج الأسواق ورؤوس الأموال، إن هذه التحديات المتنامية الناتجة عن العولمة الاقتصادية بل وفي شتى المجالات تضع دول الوطن العربي والعالم الإسلامي أمام تحديات جسيمة ويتوجب عليها وضع الأساليب والخطط بالطرق الناجعة والفعالة بهدف مواجهتها، من خلال وضع برامج إصلاح واضحة ومفهومة فيما يخص أوضاعها الاقتصادية والمالية والإدارية وتوفير كل المتطلبات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وأن يتم تفعيل السوق العربية المشتركة وكذلك السوق الإسلامية المشتركة ضرورة لا بدّ منها.

(134) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 47.

الفصل الرابع: تطور النظام المصرفي الجيبوتي

4.1 تاريخ جمهورية جيبوتي

تعد جمهورية جيبوتي والتي تسمى عاصمتها أيضًا (الجيبوتي) واحدة من أقدم الأحواض الحضارية في تاريخ البشرية، وتحتل مساحة صغيرة جداً في شرق إفريقيا إذ تحدُّ إريتريا من الشمال، وإثيوبيا من الغرب والجنوب، والصومال من الجنوب الشرقي ويجاورها أيضًا ساحل البحر الأحمر وخليج عدن في البحر العربي، تقع على بعد 20 كيلو مترًا من اليمن وتقع في شبه الجزيرة العربية، والتي كانت نقطة العبور للهجرة بين آسيا وأفريقيا في العصور القديمة، تحولت بعد ذلك في عام 1862 إلى دولة إسلامية تحت إدارة قبائلها الرئيسة، وكانت تحت أيدي الاستعمار الفرنسي، في عام 1896 احتلت جمهورية جيبوتي فكانت أول منطقة استعمارية ذات أهمية استراتيجية. بعد ذلك جعلتها فرنسا مركزًا للمستعمرات في المنطقة وسمّتها الصومال الفرنسي، وفي عام 1917 بنت أيضًا ميناءً مهمًا ومركزًا تجاريًا. وبعد توالي الأحداث الاستعمارية أعلنت فرنسا استقلال جيبوتي وأصبحت الدولة مستقلة، واخذت جمهورية جيبوتي استقلالها في 27 يونيو 1977، وانتخبت البرلمان حسن جوليدي ابتيدان رئيس الاتحاد الذي واصل رئاسته حتى عام 1999، وفي العام نفسه انتخبت ثاني رئيس الجمهورية جيبوتي إسماعيل عمر جيله في يونيو 1999 الذي مازال يتولى رئاسته حتى الآن.

4.2 الاقتصاد الجيبوتي وأهم التطورات

اقتصاد جمهورية جيبوتي مرتبط بتجارة الترانزيت ونشاط الخدمات، معتمدة بذلك على موقعها الاستراتيجي المشرق على باب المندب وكونها منطقة تجارة حرة، فضلاً عن أن اقتصادها يتأثر بحجم المساعدات الخارجية من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، ووكالة التنمية الدولية، وبنك التنمية الإفريقية، والدول الصديقة بالأخص اليابان، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية) ومن جهةٍ أخرى يعتمد الاقتصاد الجيبوتي اعتمادًا كبيرًا على دخل الأيجار الذي تحصل عليه من القواعد العسكرية الموجودة في أراضي البلاد حاليًا، وهي القواعد الفرنسية، والولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، والصين في جيبوتي. إذ تساهم هذه القوات مساهمة غير مباشرة في الاقتصاد الوطني.

ولدى جيبوتي اقتصادًا نامٍ، فهذه الدولة حققت معدل نمو متوسط قدره 6٪ في السنوات العشر الماضية، ومن المتوقع أن يدخل الاقتصاد في عملية نمو أسرع مع استكمال استثمارات جديدة في مجال النقل والبنية التحتية، ومع ذلك لا يزال ارتفاع مستويات الفقر والبطالة من بين المشاكل الرئيسة للبلد، وبسبب انتشار الاقتصاد غير

الرسمي فإن مستوى الرفاهية في الدولة أعلى من الأرقام الرسمية؛ لأنّ البلاد تهطل بها نسبة قليلة جداً من الأمطار، ولأجل ذلك فإن الأنشطة الزراعية محدودة للغاية ولا يمكن تلبية سوى 10% من احتياجات الجمهور، وتغطي الواردات باقي المنتجات الغذائية الأساسية، ومن جهةٍ أخرى تعدّ أنشطة الثروة الحيوانية، التي تتم بشكل خاص في الأجزاء الداخلية وبالأساليب التقليدية واحدة من أهم سبل العيش للناس ويتم الحصول على ما يقارب من ثلث الدخل القومي من هذا القطاع عن طريق بيع الماشية الذي هو أحد أهم عناصر التصدير⁽¹³⁵⁾.

وبما أنّ البلاد ليست في وضع يمكنها من أن تغطي احتياجات الشعب من الطاقة، والمياه، والمنتجات الغذائية، والتي هي أحد أهم الاحتياجات الأساسية كل ذلك جعل البلاد تعتمد على الواردات، وفي هذا الصدد يعدّ رأس المال، والاستثمارات الأجنبية أكثر أهمية للتنمية بالنظر الى موانئ جيبوتي في السنوات الأخيرة ومن ناحيتها زادت اثيوبيا استثماراتها في التجارة البحرية.

وتعتمد جيبوتي بشكل كبير على الواردات في التجارة الخارجية، حصة الصادرات من إجمالي التجارة الخارجية أقل من 10%، وفي عام 2017 بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية 4.9 مليار دولار بما في ذلك 158 مليون دولار من الصادرات و4745 مليار دولار من الواردات. وتعدّ الصين، وإثيوبيا من أهم شركاء جيبوتي في التجارة الخارجية⁽¹³⁶⁾.

وفي أواخر السنوات زاد الاقتصاد الصغير في جيبوتي سرعة بعد النمو 4,1% في 2017، و6% في عام 2018 والذي يجب أن يزيد الإنتاج بنسبة 7% في 2019، وفي أكتوبر 2017 زاد النمو من الصادرات، وخدمات النقل، والخدمات اللوجستية المدعومة بالبنية التحتية فكان تجارة جديدة في القطاع الصناعي الذي كان ينمو سريعاً، وذلك بفضل التطور التدريجي لقطاع التصنيع الذي حلّ محل الواردات وبشكل أساسي لمعالجة المواد الغذائية، ومواد البناء.

وعلى المدى المتوسط فإن التوقعات الاقتصادية إيجابية، بالنظر إلى الاستراتيجية التي تنتجها السلطات العامة لجعل البلاد مركزاً إقليمياً للتجارة والخدمات اللوجستية والرقمية، ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.0% في 2019، ثم يتسارع إلى 8.0% خلال المدة 2020-2023، وستدعم النمو صادرات خدمات النقل، والخدمات اللوجستية، والاتصالات إذ تجني الدولة ثمار برنامجها الاستثماري الطموح

⁽¹³⁵⁾ https://insamer.com/tr/cibuti_1180.html

⁽¹³⁶⁾ https://insamer.com/tr/cibuti_1180.html

على المدى المتوسط، وسيؤدي الظهور التدريجي للصادرات غير التقليدية المرتبطة بشكل أساسي بالصناعات الخفيفة في مناطق تجهيز الصادرات إلى زيادة القيمة المضافة، ومن المتوقع أن ينخفض معدل الفقر المدقع 1.90 دولار في اليوم إلى 16.3٪ في 2018 وإلى 15.4٪ في 2019⁽¹³⁷⁾.

جدول 2: يحوي المؤشرات الاقتصادية الأساسية⁽¹³⁸⁾.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	المؤشرات الاقتصادية الأساسية
7.037	6.362	6.259	5.72	5.153	4.799	4.453	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية \$
5.545	1.751-	4.570	5.45	2.532	3.748	4.763	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار
8.5	1	7.4	8.4	5.4	6.6	7.6	الزيادة في الناتج المحلي %
2.7	2.8	3.3	0.1	0.5	2.7	0.8-	التضخم-اسعار المستهلكين %
1.7-	2.7-	0.8-	2.7-	4.5-	8.3-	15.4-	الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي
0.1	0.8-	24.7	18	4.8-	1-	29.3	رصيد الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي %

وبما أن الصين هي الرائدة في استثمارات رأس المال الأجنبي بلغ الدخل القومي للبلاد في 2019 إلى 6.2 مليار دولار ودخل الفرد \$4570، ومن الأمور المالية التي عجز عنها النظام: الميزانية، والتجارة الخارجية، وميزان حساب الجاري، وبحسب البنك الدولي فإن حصة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 بلغ كل من الخدمات 81.3٪، والصناعة 12.3٪، والزراعة 1.4٪، وقطاع الخدمات (عمليات

⁽¹³⁷⁾ <https://www.banquemoniale.org/fr/country/djibouti/publication/economic-update-april-2019>.

⁽¹³⁸⁾ <https://ticaret.gov.tr/data/5b885d7aaf23be7c5c10c652/Cibuti.pdf>.

الموانئ/ النقل، والاتصالات، والبناء، والسياحة، والخدمات المصرفية)، فضلاً عن مشاريع البنية التحتية الجارية بالفعل (صناعة المقاولات) والتي هي أهم قوة دافعة في نمو الاقتصاد، إذ يتزايد دينها الخارجي كل عام منذ عام 2001 ما يقارب 1.82 مليار دولار وفي عام 2010 بلغ رصيد الديون الخارجية أعلى نقطة له عند 3.35 مليار دولار، وفي عامي 2017 و 2018 انخفض الى 3.26 مليار دولار بفضل المشاريع القائمة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي (SDR) والبنك الدولي.

إن البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو المؤسسة الدولية للتنمية الذي يستفيد أيضاً من القروض (بنك عالمي) ومن ناحية أخرى بلغ إجمالي احتياطي النقد الأجنبي للبنك المركزي الجيبوتي (بما في ذلك الذهب) 556 مليون في 2017، وانخفض من مستوى 45 دولار الى 454 مليون دولار في 2018 (بنك عالمي) (139).

ويرى الباحث أن جمهورية جيبوتي تعدُّ أحد أكبر الخطوط الملاحية ازدحاماً في العالم إلا أنَّها محدودة الموارد مما جعل اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الواردات في التجارة الخارجية، وكانت البلاد ليس في وضع يمكنها من أن تغطي كفايةً احتياجات الشعب من الطاقة، والمياه، والمنتجات الغذائية الأساسية، فإنَّ التوقعات الاقتصادية إيجابية في السنوات الأخيرة بالنظر إلى الاستراتيجية التي تنتجها السلطات العامة لجعل البلاد مركزاً إقليمياً للتجارة والخدمات اللوجستية والرقمية ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي والإجمالي إلى درجة أفضل ومن المحتمل أن يتسارع خلال المدة 2020-2023 مما يؤدي ذلك إلى الظهور التدريجي للصادرات غير التقليدية المرتبطة بالصناعات الخفيفة إلى تطور صادراتها وزيادة القيمة المضافة.

4.3 تطور العملية المصرفية في جيبوتي وتاريخ إنشاء البنك المركزي

أثناء الاستعمار الفرنسي أنشأت الحكومة الفرنسية بموجب القانون المرسوم عملة محلية قادرة على تعزيز التنمية الاقتصادية لإقليم الساحل الصومال الفرنسي والذي يسمى الآن (الجمهورية الجيبوتي)، وسميت هذه الوحدة النقدية "فرنك جيبوتي" وتم تحديد قيمتها المفهرسة على الذهب الخالص، في البداية على أساس قيمة مضادة 214.392 فرنك جيبوتي مقابل دولار أمريكي واحد (140)، إذ بدأ هذا التكافؤ الثابت الذي

(139) <https://ticaret.gov.tr/data/5b885d7aaf23be7c5c10c652/Cibuti.pdf>.

(140) Banque Centrale De Djibouti.

جعل الفرنك جيبوتي قابلاً للتحويل في الأفق من دون أي قيود أو مبررات للمقيمين وغير المقيمين.

ويتمتع هذا الجهاز بطابع ليبرالي للغاية، مقارنة بالمفاهيم السائدة فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية، وهي تقوم في الواقع على تصور عملي لمصلحة الإقليم الواقع عند التقاء التدفقات الاقتصادية، والمالية، الإقليمية التنظيمية للغاية، إنَّ امتياز إصدار الفرنك الجيبوتي الذي تم منحه حتى الآن لبنكٍ خاصٍ يقتصر دوره التنفيذي على أبسط تعبير له، يعهد به إلى الخزانة العامة لدى البنك حساب مفتوح لدى المؤسسة المصرفية الأمريكية الفرنسية في نيويورك، مكملاً كوديعة ضمانٍ بمبلغ بالدولار الأمريكي يعادل التداول الائتماني⁽¹⁴¹⁾.

وبما أنَّ النظام الإصدار المستخدم الذي هو في الواقع نوع من نوع مبدأها "Caisse demission" "مجلس العملة" بسيط للغاية ويجب أن يقوم بتغطية كلِّ فرنكٍ جيبوتي صادرٍ بما يعادل الدولار الأمريكي إذ تساوي القيمة المعادلة بالدولار الأمريكي مقابل المبلغ المطلوب من فرنك جيبوتي، ويجب أن تتم المعاملة على أساس ثابت بقيمة (1) دولار أمريكي مقابل 214.392 فرنك جيبوتي.

وقد ثبتت صلابة هذا النظام البسيط والفعالية بمقاومته المثالية للأزمات المالية المتتالية، إنَّ اضطرابات السوق في أعوام 1971 و1973 لم يكن لها تأثير على تعريفها الدولي، بناءً على ما يعادل الذهب الخالص، ويتم إعادة تقييم الفرنك جيبوتي مرتين مقابل الدولار الأمريكي⁽¹⁴²⁾.

وفي 18 ديسمبر 1971 انخفض تكافؤه مع الدولار الأمريكي من 214.392 إلى 197.466 فرنك، وفي 13 فبراير 1973 استقر عند 177.771 فرنك جيبوتي ومنذ ذلك الحين لم يتغير هذا التكافؤ، وفي 27 يونيو 1977 عندما حصلت على استقلالها انشأ المرسوم الصادر في 3 ديسمبر 1977، (المكمل بالمرسوم 79.030 المؤرخ 18 أبريل 1979 المتعلق بالأنظمة) وعام 2000 تغير من الخزانة الوطنية الى البنك المركزي جيبوتي، وبعد ذلك عمل البنك المركزي الجيبوتي لتوسيع مهامه ليصبح المؤسسة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على الأنشطة المالية، ودعمها، ومساعدتها على الأراضي الوطنية.

(141) Banque Centrale De Djibouti.

(142) Banque Centrale De Djibouti.

4.4 مهام البنك المركزي الجيبوتي

بعد حصولها على الاستقلال كما ذكرنا سابقاً أنشأ المرسوم الصادر في 3 ديسمبر 1977، (المكمل للمرسوم 79.030 المؤرخ 18 ابريل 1979 والمتعلق بأنظمة البنك الوطني لجيبوتي⁽¹⁴³⁾).

وفي عام 2000 تغير من الخزانة الوطنية الصغيرة إلى البنك المركزي الجيبوتي، (أول نصوص انشاء مصرف جيبوتي المركزي، تم تكليفه بمهام النظام الملكي، والتي اقتصرت عليه بشكل أساسي في قضية العملة الوطنية. مع تطور الاقتصاد الوطني، شهد البنك المركزي توسع مهامه ليصبح المؤسسة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على الأنشطة المالية ودعمها على الأراضي الوطنية).

وخلال المدة الماضية حدث تطورٌ كبيرٌ في السياق الاقتصادي للبلاد، والذي تميز من ناحيتين: توسع النسيج المصرفي ودعم هذا التوسع في القطاع على وجه أفضل، ونفّذت السلطات الوطنية برنامجاً تقييماً لإعادة صياغة التشريعات ومن ذلك الوقت وحتى الآن أصبحت هذه النصوص السارية التي تحكم مهام البنك هي كما يأتي:

المؤرخ AN/11/6th L22 / القانون رقم 118 يناير 2011 المعدل للنظام الأساسي للمصرف المركزي جيبوتي، المؤرخ AN/11/6th L 22 / القانون رقم 119 يناير 2011 بشأن إنشاء مؤسسات الائتمان والجهات المساعدة المالية والإشراف عليها، المؤرخ AN/11/6th L22 / القانون رقم 117 يناير 2011 بشأن تنظيم التعاونيات المالية، يتعلق AN/11/6th L / القانون 119 بمساعدة البنوك الإسلامية في جيبوتي، يتعلق AN/02/4th L29 / القانون رقم 196 ديسمبر 2002 بشأن غسل ومصادرة عائدات الجريمة، المتعلق AN/07/5th L / القانون رقم 179 بتنظيم أنشطة التمويل الأصغر في جيبوتي⁽¹⁴⁴⁾.

إنّ هذه النصوص المستعرضة تصنف مهام البنك في فئتين رئيسيتين وهما:

أولاً: المهام السيادية

احتكار القضية النقدية ومراقبة المعروض النقدي مع مراعاة الشروط النقدية التي تعمل على مبدأ، مبدأ مجلس النقد والإشراف على الأنشطة المالية الناشئة عن الحاجة لمراقبة المعروض النقدي.

⁽¹⁴³⁾ Banque Centrale De Djibouti.

⁽¹⁴⁴⁾ Banque Centrale De Djibouti.

ثانياً: المهام الفنية

وتقسم على الخدمات المركزية ذات الاهتمام العام، ومهام فنية.

1- الخدمات المركزية ذات الاهتمام العام وتشمل:

أ- امتياز إصدار الأموال وإدارة الأصول الاحتياطية

إنّ رمز تفرّد الدولة وسيادتها، مسألة العملة الوطنية التي تتمتع بوضع العطاء القانوني، هذا الامتياز الحصري للبنك المركزي بموجب المادة 10 من نظامها الأساسي نتيجة لهذه المهمة، يتعين على البنك تزويد الأوراق النقدية والعملات المعدنية بشكل دائم بكميات ونوعية كافية للاقتصاد (المادة 14 من النظام الأساسي) وإدارة الاحتياطات التي تم انشاؤها لضمان القضية النقدية من خلال دستور مكافحة قيم الأوراق النقدية الورقية الصادرة بدولارات الولايات المتحدة بالفرنكات الجيبوتية (المادة 20) (145).

ب- مراقبة العرض النقدي

يحدد هذا النص مهام البنك المركزي كما هو بالقانون رقم 118 والذي تنصّ المادة 7 منه على أنّ البنك المركزي لديه مهمة عامة للرعاية كما يجب عليها أن تقدم مساعدتها في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة وأيضاً على النحو مادة 8 من النص نفسه.

ت- الوكيل المالي للبنك المركزي للدولة

البنك المركزي هو بنك الدولة بامتياز على هذا النحو فهو يستضيف حسابات الخزنة الوطنية التي تقدم لها الخدمات المالية ذات الصلة بإدارة المحافظ، وتحصيل ودفع الأوراق المالية (المادة 21)، ومع ذلك يحظر على أي سحب على المكشوف أو ائتمان لصالح الخزنة الوطنية من جانب البنك المركزي (المادة 22 من النظام الأساسي) (146).

ث- تنظيم ورقابة المؤسسات المالية

تنص المادة 31 من النظام الأساسي على أنّ البنك المركزي يشرف على المؤسسات المالية العامة في البلاد، ويحدد القانون المصرف من جانبه مبدأ تفويض البنك المركزي لأي مؤسسة مالية على الأرض الوطنية (مؤسسات الائتمان والمساعدات المالية على التوالي الفصلا 2،3 من القانون المصرفي)، وتنطوي هذه الموافقة بشروط التأسيس، والقادة، وممارسة الأنشطة المالية في الدولة مهما كان شكلها ومجال التخصص، سواء كانت المؤسسة المصرفية من النوع التقليدي أو الإسلامي، أو

(145) Banque Centrale De Djibouti.

(146) Banque Centrale De Djibouti.

كانت من التمويل الصغير أو من النوع البسيط من سمسار الأوراق المالية، وتقع تحت الإشراف ويمكن أن تتعامل مع نشاط المال أو الائتمان أو BCN مستودع في أنحاء الأراضي الوطنية جميعًا وتفترض هذه أنشطتها⁽¹⁴⁷⁾.

ليست مهمة البنك المركزي معاقبة إخفاقات المؤسسات المالية مقابل التزاماتها فحسب بل يقوم أيضًا بمنع مخاطرة النقل للقيام بذلك إذ لديه العديد من الأدوات لرصد، ومراقبة الأنشطة المالية كما هو محدد في المادة رقم 42 من قانون البنوك رباوي، ويقوم بشكل دائم بما يسمى بالرقابة الوثائقية والتي تتكون من مراقبة تطور الأنشطة المالية عن كثب على أساس المعلومات يقوم بها المركز بفحوصاته الفورية بشكل مؤقت ومنفصل ويتحقق من حقيقة وموثوقية المعلومات المركزية.

ويتم التعامل مع أوجه القصور التي لوحظت في سياق هذه الضوابط، والتي يمكن أن تتراوح ما بين التبادل اللفظي البسيط مع مديري المؤسسات المالية إلى خطاب قضائي يشير إلى حظر مؤقت أو نهائي لممارسة النشاط المالي في الدولة بحسب خطورة الانتهاك الموجود⁽¹⁴⁸⁾.

وبما أن البنك المركزي يحتل موقعًا مركزيًا ويشكل حجر الزاوية في النظام المالي الوطني يسمح له السيولة والاداء للقيام بذلك، ويستضيف بالضرورة الحسابات الجارية للمؤسسات في النشاط الذي يتم الاحتفاظ بتعويض قيمتها.

2- المهام الفنية

أ- مركزية ونشر المعلومات العامة

يقوم البنك المركزي الجيبوتي بحماية كبيرة للمعلومات ذات الطابع المالي والاقتصادي بشكلٍ أو بآخر بصورة سرية والتي يجب إدارتها ونشرها بحكمة، ولا يقوم بنشر المعلومات المتعلقة بالحالة الفردية للمؤسسات التي تخضع تحت إشرافه ولكن يقوم بالحفاظ عليها بالسرية المهنية، ويسهل ذلك في اثناء التحقيقات المالية التي تتم كجزء من المراجعة على أساس المستندات أو بشكلٍ فوري ولأنها سرية للغاية لذا لا يتم مشاركتها إلا من قبل الإدارات المختصة في البنك ومديري المؤسسة الخاضعة للرقابة، بعد أن يقوم البنك المركزي بتجميع ونشر المعلومات المتعلقة بالحالة العامة للسوق في شكل مجاميع الاقتصاد الكلي.

هذا هو الحال بالنسبة إلى عرض النقد وتداول العملة ونظيراتها أو الودائع أو الاعتمادات التي يتم تحديدها على أساس الإعلانات التي يجمعها البنك المركزي بانتظام

⁽¹⁴⁷⁾ Banque Centrale De Djibouti.

⁽¹⁴⁸⁾ Banque Centrale De Djibouti.

من المؤسسات المالية (المادة 13 من النظام الأساسي)، إعداد ميزان المدفوعات بموجب المادة 8 من النظام الأساسي التي تحيز لها الدخول في اتصالٍ مباشرٍ مع الإدارات، والخدمات العامة، والمؤسسات العامة والخاصة وأي شخصٍ طبيعيٍ أو اعتباريٍ يقوم بنشاطٍ في جمهورية جيبوتي للحصول على الوثائق والمعلومات جميعاً التي تحتاج إلى إيصالها (149).

ب- المركزية ونشر المعلومات المهنية

بالإضافة إلى نشر المعلومات العامة، يقوم البنك بتجميع، ونشر المعلومات التي تهدف إلى تأمين الأنشطة المعرفية في السوق.

هذه هي قواعد والبيانات التي تتم انشاؤها على أساس المعلومات المقدمة من قبل البنوك والتي يمكن للبنوك الرجوع إليها لتأمين عملياتها مع العملاء، وبذلك يحتفظ البنك المركزي بقواعد البيانات، ويتم إنتاجها للبنوك المركزية القروض المصرفية الممنوحة للعملاء من قبل التي يتم الإعلان FDJ البنوك المحلية أكثر من 3 ملايين عنها بشكل منتظم ودمجها في المركزية المخاطرة مركزه حوادث الدفع لعدم وجود أحكام للشيكات الصادرة عن أصحاب الحسابات المصرفية في الملف المركزي للشيكات غير المدفوعة لنشر الدراسات الاقتصادية (150).

ت- غرفة المقاصة

يستضيف البنك في مقره غرفة المقاصة، التي تهدف إلى تنظيم تبادل القيم بين المؤسسات المالية بتوجيه من البنك كل يوم عمل في الأوقات التي يحددها، تقوم المؤسسات المالية في المكان والخزينة الوطنية (ممثلة في البنك المركزي) بتعويض خصومات الائتمان والخصم بينهما من قبل من خلال حساباتهم الجارية المفتوحة في دفاتر البنك المركزي وتحقيقاً لهذه الغاية فإنَّ الحسابات الجارية للمؤسسات المعتمدة لتنفيذ أنشطتها مطلوبة للمشاركة في جلسات التعويض والاحتفاظ بحساباتها بشكلٍ دائمٍ (151).

ث- العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية

بما أنّ البنك المركزي يمثل بصفة الوكيل المالي للدولة والمحور المتميز للمؤسسات المالية الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونيابة عن جمهورية جيبوتي لذا يطور معه برامج المساعدة الفنية والمالية.

(149) Banque Centrale De Djibouti.

(150) Banque Centrale De Djibouti.

(151) Banque Centrale De Djibouti.

4.5 أسباب اختيار مجلس العملات

بعد الحرب العالمية الثانية في 1949 تم الإصلاح النقدي الواسع، وكان طموح الإصلاح النقدي من ناحية تزويد الإقليم، سعر الصرف الذي كان استجابة لخصوصيته الجغرافية ولصالح الظهور المحلي لمركز مالي إقليمي مستقر يمكن أن يتناسب بشكل خاص مع المصالح الاقتصادية البريطانية الراسخة جدًا في المنطقة الفرعية (اليمن، وأرض الصومال، والسودان).

وفي ذلك الوقت تم استخدام عملتين كمرجع للمعاملات في البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية، الجنيه البريطاني والدولار الأمريكي بفضل تعزيز القيادة الاقتصادية للولايات المتحدة بعد الحرب الثانية. إلا أنه بالنظر إلى التنافس بين البريطانيين والفرنسيين، كان الدولار يتمتع بامتياز (152).

وفي عام 1945 أصبحت اثيوبيا العميل الرئيس لميناء جيبوتي، وعن طريق إدخالها الدولار الاثيوبي قامت بالإصلاح في هيكلها النقدي، وبالنظر عن بُعد وعزلة الإقليم ولضمان استدامة مواءمة الدولار الأمريكي، وأيضًا لأجل توفير ظروف الاستقرار المناسبة للمشغلين تم تغطية الإقليم بالعملة الأجنبية وهو يساوي تمامًا مبلغ العملة الائتمانية المتداولة.

أي: طلب تحويل الإصدار مضمون بإيداع بالدولار الأمريكي لدى بنك فرنسي "المؤسسة المعرفية الأمريكية الفرنسية" في نيويورك، وفي الوقت نفسه يمنح امتياز الإصدار للخزانة (20 مليون فرنك جيبوتي).

وبين عامي 1949 و1973 تم تغير تكافؤ الفرنك جيبوتي مرتين فقط (في 1971 و1973)، توزيع تخفيض قيمة الدولار الأمريكي وبعد ذلك أعيد تقييم الفرنك جيبوتي؛ لتكافؤه الأخير من دون تغير لمدة ربع قرن (153).

4.6 الميزانية والعملة والقطاع الخارجي

أ- حالة المالية العامة

بلغت ميزانية الدولة نهاية عام 2018، 134.2 مليار جندي من قوات الدفاع الفيدرالية، مقابل 117.2 مليار من قوات الدفاع عن الديمقراطية في عام 2017، وبذلك

(152) Banque Centrale De Djibouti.

(153) Banque Centrale De Djibouti.

تظهر زيادة بنسبة 14.5 ٪، من عام إلى آخر. ومع ذلك أثرت الزيادة الكبيرة في الإنفاق نسبة إلى الإيرادات سلبيًا على توازن الميزانية مع عجز عام (على أساس الالتزام) الذي اتسع إلى 2.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2018¹⁵⁴.

جدول 3: الحالة المالية وميزانية الدولة نهاية عام 2018⁽¹⁵⁵⁾.

Tableau des opérations budgétaires de l'Etat, 2015-2018					
جدول عمليات موازنة الدولة 2018-2015					
Rubriques (العناوين)	2015	2016	2017	2018	Var. 2018/17
Recettes et Dons (وصفات وهبات)	113 740	112810	116138	123930	+6,7%
Recettes intérieurs (الوصفات الداخلية)	94 753	105231	107212	106311	-0,8%
Dons officiels (التبرعات الرسمية)	18 988	7579	8927	17619	+97,4%
Dépenses (نفقات)	115 240	119781	117172	134200	+14,5%
Dépenses courantes (النفقات الجارية)	70 685	83013	87024	91841	+5,5%
Investissements (استثمارات)	44 555	36768	30147	42359	+40,5%
Solde global (base ordonnancements, dons inclus) الرصيد الإجمالي (أساس أمر الدفع، بما في ذلك التبرعات)	-1 500	-6972	-1033	-10270	+894,2%
Solde global (en du PIB) التوازن العالمي (في الناتج المحلي الإجمالي)	-0,5	-2,1%	-0,3%	-2,5%	
Variations des arrières (signe moins en positif) اختلافات ظهورهم (علامة ناقص إيجابية)	-1 698	-1650	-363	1993	+449%
Solde global, (base caisse) الرصيد الإجمالي (الأساس النقدي)	-3 198	-8622	-1396	-8277	+492,9%
Solde global base caisse (en du PIB) الرصيد الإجمالي على أساس نقدي (في الناتج المحلي الإجمالي)	-1,0	2,6%	-0,4%	-2%	
Financement التمويل	2 716	4648	1467	9147	+523,5
Intérieur الداخلية	193	-1885	-2602	511	+119,6
Extérieurs الخارجية	2 523	6533	4069	8636	+112,2
Déficit Résiduel العجز المتبقي	-482	-3 974	71	870	+1 125,3

(154) BCD-Rapport-Annuel-2018.

(155) BCD-Rapport-Annuel-2018.

ب- العملة

تميز عام 2018 بانخفاض المعروض النقدي الواسع بما يقارب 5.6٪، إذ بلغ 349،879 مليون فرنك جيبوتي مقابل 370،564 مليون فرنك جيبوتي في 2017. وهذا الانخفاض في المعروض النقدي يرجع أساساً إلى انكماش صافي الأصول الأجنبية (-) 8.1٪). ومن جهةٍ أخرى ارتفعت القروض المحلية والبنود الصافية الأخرى على التوالي بنسبة 6.8٪ و 9.7٪ خلال المدة المرصودة (156).

جدول 4: انخفاض المعروض للكتلة نقدية (157).

Evolution de la masse monétaire, 2014- 2018						بالملايين فرنك
تطور المعروض النقدي، 2014-2018						En millions FDJ
المكونات Composantes	2014	2015	2016	2017	2018	Var.2018/17
البنود الورقية Monnaie fiduciaire	27.296	30.816	32.918	35.542	36.542	3,0%
الودائع تحت الطلب Dépôts à vue	80678	101.538	117.193	116.270	132.860	14,3%
إجمالي Agrégat M1	107.678	132.354	150.111	151.812	169.486	11,6%
الودائع دفتر الحسابات Dépôts sur livrets	7.015	8.829	13.022	12.919	14.762	14,3%
إجمالي Agrégats M2	114.989	141.183	163.133	164.731	184.248	11,8%
الودائع لأمد محدد Dépôts à terme	24.292	29.331	22.414	33.975	34.060	0,3%
الودائع بالعملة الأجنبية Dépôts en devises	100.414	113.849	123.258	171.858	131.571	-23,4%
عرض النقود M3 ou masse monétaire	239.695	284.363	308.805	370.564	349.879	-5,6%

- إجمالي M1

يعتمد تسارع إجمالي M1 على تداول العملات (+ 3٪) والودائع تحت الطلب في فرنك جيبوتي (+ 14.3٪) التي ارتفعت عالمياً من 151،812 مليون FDJ في ديسمبر 2017 إلى

(156) BCD-Rapport-Annuel-2018.

(157) BCD-Rapport-Annuel-2018.

169,486 مليون FDJ في ديسمبر 2018. وزاد وزن إجمالي M1 في المخزون النقدي من 40.9% إلى 48.4% من عام لآخر⁽¹⁵⁸⁾.

- إجمالي M2

بلغ إجمالي M2 184 مليون FDJ، مقارنة بـ 164,731 مليون FDJ في عام 2017، بعد الأداء الجيد للودائع الدفترية التي ارتفعت بنسبة 14.3% خلال المدة.

يفسر الانخفاض في العرض النقدي الواسع الذي لوحظ في عام 2018 بالانخفاض في الموارد المقومة بالعملات الأجنبية بشكل رئيس بدولارات الولايات المتحدة، والتي انخفضت من 170,172 مليون FDJ إلى 129,410 مليون FDJ، من عام إلى آخر⁽¹⁵⁹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانكماش في موارد العملات الأجنبية موجه بشكل رئيس نحو ودائع بالدولارات للشركات الخاصة التي سجلت انخفاضًا كبيرًا في حجم 37491 مليون فرنك جيبوتي بين عامي 2017 و2018، ومن جهة أخرى فإنّ الودائع بالعملة الوطنية لديها سجلت زيادة سنوية بنسبة 11.5%، من 164,381 مليون فرنك جيبوتي في نهاية عام 2017 إلى 183,313 مليون فرنك جيبوتي في السنة المالية 2018، ومع ذلك سجلت الودائع بعملات أخرى انتعاشًا بنسبة 1.5%، لتقف عند 23,924 مليون فرنك جيبوتي في 2018، مقابل 23,568 مليون فرنك جيبوتي في 2017.

ت-صافي الديون على الحكومة -الوضع الصافي للحكومة (PNG)

في عام 2018 تم تخفيض صافي المطالبات على الدولة بمقدار 2,305 مليون من قوات العدالة الفيدرالية إلى انخفاض إجمالي المطالبات على الدولة التي انخفضت من 11,583 مليون من قوات الدفاع عن الديمقراطية في عام 2017 إلى 9,278 مليون من قوات الدفاع عن الديمقراطية في عام 2018 هذا من جهة ومن جهة أخرى، إعادة تكوين موارد الدولة التي بلغت 5.707 مليون من قوات الدفاع الفيدرالية مقابل 2.587 مليون من قوات الدفاع عن الديمقراطية قبل عام⁽¹⁶⁰⁾.

(158) BCD-Rapport-Annuel-2018.

(159) BCD-Rapport-Annuel-2018.

(160) BCD-Rapport-Annuel-2018.

جدول 5: صافي مطالبات الدولة من عام 2015-2018 (161).

Créances nettes sur l'Etat, 2015-2018 صافي مطالبات الدولة 2015-2018			بالمليون فرنك En millions FDJ	
مكونات	2015	2016	2017	2018
Créances des autorités monétaires مطالبات السلطات النقدية	5.665	5.190	4.648	3.637
Dépôts de l'Etat à la BCD ودائع الدولة في BCD	-8.271	-4.006	2.681	-1.639
Créances nettes des autorités monétaires صافي مطالبات السلطات النقدية	-2.606			
Créances des banques الذمم المدينة من البنوك	6.243	9.182	6.935	5.641
Dépôts de l'Etat Auprès des Banques ودائع الدولة لدى البنوك	-1.801	-1.281	-622	-431
Créances Nettes des Banques صافي مطالبات البنوك	4.442	7.901	6.313	5.210
Dépôts à vue auprès du Trésor الودائع تحت الطلب مع وزارة الخزانة	4.920	4.920	0	0
Total des créances de l'Etat إجمالي المطالبات الحكومية	11.908	14.372	11.583	9.278
Total des dépôts de l'Etat إجمالي الودائع الحكومية	-10.072	-10.477	-2.589	-5.707
Traites des douanes مشروعات الجمارك	-103	-103	0	0
Position nette de l'Etat صافي مركز الدولة	6.653	8.712	8.994	3.571

ث- الودائع بالعملة

تمثل الودائع المقومة بالفرنك الجيبوتي، التي تمثل 54.4٪ من إجمالي ودائع العملاء، سيطرتها على الودائع المقومة بالدولار الأمريكي، والتي بلغت 4.38٪ من إجمالي الودائع بعد أن وصلت إلى 47، 5٪ في 2017. الانخفاض الكبير في الودائع المستحقة المقومة بالدولار الأمريكي بما يقارب 40,762 مليون FDJ بين ديسمبر 2017 وديسمبر 2018، يفسر من خلال الاستثمار في مشاريع الموائى بشكل خاص، إنشاء أكبر منطقة حرة دولية في جيبوتي في يوليو 2018. وبنسبة 7.1٪ من إجمالي الموارد التي تم جمعها، ارتفعت الودائع بعملات أخرى بشكل طفيف بنسبة 1.5٪ لتبلغ 23,924 مليون FDJ في 2018 مقابل 23,568 مليون FDJ في 2017.

جدول 6: الودائع المصرفية بحسب العملة (162).

Dépôts auprès des banques selon les devises 2016-2018				بالمليون فرنك
الودائع المصرفية بحسب العملة، 2018-2016				En millions FDJ
Composantes	2016	2017	2018	Var.2018/17
Francs Djibouti فرنك جيبوتي	153.064	164.381	183.313	11,5%
Dollars US دولار أمريكي	106.468	170.172	129.410	24,0%
Autres devises عملات أخرى	25.068	23.568	23.924	1,5%
Total	284.600	358.121	336.647	-6.0%

ج- الحساب الحالي

في نهاية عام 2018، تحسن رصيد الحساب الجاري لجمهورية جيبوتي مع فائض وقدره 78 مليار FDJ، مقارنة بعام 2017 عندما تم تسجيل عجز وقدره 17.5 مليار FDJ، هذا الأداء هو في الأساس نتائج الأثر المشترك لتحسين موازين الميزان التجاري (14.5 مليار عجز، مقابل 73.5 مليار عجز في 2017)، لميزان الخدمات (فائض 86، 7 مليار FDJ في 2018، مقابل فائض 52.9 مليار FDJ في 2017)، وكذلك التحويلات الجارية (فائض 5.9 مليار FDJ في 2018، مقابل 3 مليار FDJ صدر في 2017).

جدول 7: الحساب الحالي لميزان المدفوعات لجمهورية جيبوتي (163).

Balance des paiements ميزان المدفوعات			بالمليون فرنك En millions FDJ	
	2016	2017	2018	2018/2017 Variation الاختلاف
Compte Transactions Courantes الحساب الحالي	-77.548	-17.505	78.210	-547
Biens البضائع	-	561.954	625.779	-80
Exportations صادرات	105.674	635.468	640.289	11
Importations الواردات	307.834	52.914	86.738	1
Services et Revenus (net) الخدمات والدخل (الصافي)	413.508	192.463	206.709	64
Crédit ائتمان	90.409	139.549	119.971	7
Débit التدفق	189.450	3.095	5.973	-14
Transferts courants التحويلات الجارية	99.041	1145	4.879	93
Administrations publiques الإدارات العامة	10.689	1.950	1.094	326
Autres secteurs قطاعات أخرى	8.649	0	0	-44
Autres آخر	2.040	0	0	0
Compte de capital حساب رأس المال	6.020	4.643	12.361	166
Transferts de capital	6.020	4.643	12.361	166
تحويلات رأس المال	6.020	4.643	12.361	
Administrations publiques	0	0	0	
الإدارات العامة				
Transferts des migrants				166
تحويلات المهاجرين	0	0	0	0
Acquisitions et cessions d'actifs non financiers, non produits الاستحواذ والتصرف في الأصول لا مالية، لم يتم إنتاجها				
Compte des Opérations Financières حساب المعاملات المالية	196.169	60.858	60.922	21
Investissements Directs	28.435	29.324	30.213	3
استثمارات مباشرة	0	0	0	
Investissements de Portefeuille				
استثمارات الحافظة	175.299	59.805	23.807	-60
Autres investissements	-7.565	28.271	19.903	
استثمارات أخرى				-170
Avoirs de réserves الأصول الاحتياطية				
Erreurs et Omissions الأخطاء والسهو	197.613	47.977	164.834	244

أما بالنسبة إلى السياسة النقدية في جيبوتي فيعدُّ البنك المركزي هو السلطة النقدية في جيبوتي، والمصرف مسؤول عن إدارة البنك (الفرنك الجيبوتي) فضلا عن موقف الصرف الأجنبي ومحاسبة المصرف المركزي الجيبوتي وهو الجهة الوحيدة المسؤولة عن إصدار العملة الجيبوتية، والمصرف المركزي الجيبوتي يسهر على ضمان ديمومة واستقرار الفرنك الجيبوتي وتعدُّ هذه المسألة من أولى واجبات المصرف المركزي الجيبوتي لذا يعدُّ البنك المركزي هو الذي يتولى الامر وليس هناك جهة أخرى تقوم بهذه المهام.

الخاتمة

وفي ختامنا لهذه الدراسة التي استهدفنا من خلالها إبراز أثر الاستقلالية للبنك المركزي على فعالية السياسة النقدية والتي في بداية هذا الموضوع تناولنا المفاهيم الأساسية التي تساعدنا على فهم الموضوع بطريقة أحسن، وعلى الرغم من وجود اختلاف البنوك المركزية في العالم سواء كانت من حيث الشكل والوظائف من دولة الى أخرى إلا أن لكل بنك المركزي له مميزاته وخصائصه العامة التي تجعله محوراً مركزياً وقائداً للسوق النقدية.

وبالنظر إلى أنه مؤسسة تتمتع بالصلاحية وأنه مشرفاً، ورقبياً، ومنظماً لها فهو يعدُّ بنك الإصدار، وبنك البنوك، وبنك الحكومة؛ لكونه يتمحور حول النمو واستقرار العملة الداخلي والخارجي، وتتمثل السياسة النقدية على مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة والتي لها أهدافها النهائية للتأثير على الائتمان النقدي، والنمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي. ولكون البنك المركزي قد لا يستطيع الوصول الى أهدافه فقد يستعين بأهداف أولية ومتوسطة.

أما بالنسبة إلى فعالية السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي فقد رأينا وجود اختلاف بالمذاهب الفكرية وكلاً من المدارس الفكرية تحمل فكرتها ومذهبها، فتحليل الكينزيين يفضلون السياسة المالية عن النقدية والتي يصفونها بأنها غير مضمونة أو فعالة عندهم أما النقديون فهم يرون أن السياسة النقدية لها اثر كبير على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد اعدوا للنقود أهميتها ويعدون السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي في حين يرى اصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن السياسة النقدية تؤثر في المستوى العام للأسعار وأكد ذلك القول أن عقلانية وتوقعات اصحاب الاقتصاديين تجعل كلاً من السياستين المالية والنقدية غير فعالة، ونظراً لاختلاف الآراء حول الفعالية السياسة النقدية فتتمثل أهميتها على تأثير النشاط الاقتصادي، والدخل، والتضخم والتي تعدُّ اهم المتغيرات الاقتصادية.

وفي وقتنا الحالي الذي وصل العالم فيه إلى التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي والمصدقية كبيرة الى ان السياسة النقدية للدول النامية غير فعالة وذلك بوجود العديد من الأسباب والمشاكل التي تواجهها تلك الدول سواء كانت المشاكل اقتصادية او سياسية او اجتماعية، مما أدت هذه المشاكل الى قيام الدول ببعض الشروط، والاصلاحات، ومنح الاستقلالية لبنوكها المركزية والتي أصبحت اهم الموضوعات المطروحة ولها حرية التصرف في وضع الأهداف، واختيار الأدوات المناسبة في تنفيذ السياسة النقدية، إذ إن استقلالية السلطات تعدُّ ضماناً لمصدقية السياسة النقدية.

فضلاً عن أنه توجد اختلافات في استقلالية البنوك المركزية باختلاف الآراء حول درجة الاستقلالية ومدى الأهمية بين المؤيدة والمعارضة وكلُّ يظهر على أسبابه، وتوجد أيضاً

اختلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية ففي الدول المتقدمة نجد أن بنوكها المركزية حققت استقلالية أكبر مثل: البنك المركزي الأوروبي. وبعض البنوك المركزية لا تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية إلا أنها حققت نتائج جيدة في مكافحة التضخم مثل: اليابان، أما بالنسبة إلى الدول النامية التي عدت استقلالية البنوك المركزية مرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي إلا أن سلطاتها النقدية تختلف اختلافاً جذرياً عن الدول المتقدمة، والنامية بالأخص أن الدول المتقدمة تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية ليتميز اقتصادها بالأسواق المالية، والنظام المصرفي، والاعتماد على الإصدار النقدي.

وفي الفصل الرابع حاولنا إظهار تطور النظام المصرفي الجيبوتي ومسار السياسة النقدية كما توجب علينا إعطاء لمحة عن الاقتصاد الجيبوتي والتي رأينا من خلالها أهم اختلالاته، ورأينا أن البنك المركزي الجيبوتي يحتل الصدارة في النظام المالي للبلاد وهو يعد أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد فضلاً عن دور الحكومة في هذه المجالات، وفي زمن الاستعمار الفرنسي وحتى وقتنا الحاضر تمتع البنك المركزي الجيبوتي بطابع ليبرالي للغاية، وفي 13 فبراير 1973 استقر التكافؤ مع الدولار الأمريكي عند 177.771 ومنذ ذلك الحين لم يتغير التكافؤ. وفي عام 2000 تغير من الخزانة الوطنية إلى البنك المركزي الجيبوتي، وبعد ذلك أصبح المؤسسة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على الأنشطة المالية ودعم المساعدة على الأراضي الوطنية، وبما أن البنك المركزي الجيبوتي هو مسؤول عن كل صغيرة وكبيرة لنقدية جيبوتي إلا أن سياستها النقدية لم تستقل عن البنك المركزي ويعد البنك المركزي هو السلطة النقدية والمصرف المسؤول عن إدارة العملة الجيبوتية والجهة الوحيدة عن إصدار العملة وهو القادر على ضمان الاستقرار للفرنك الجيبوتي والتي تعد أولى الواجبات التي يقوم بها البنك ولا توجد جهة أخرى تتدخل أو تقوم بهذه الوظيفة.

قائمة الجداول

- جدول 1: استقلالية البنوك المركزية وفق معايير محددة في أكبر ثماني دول 79
- جدول 2: يحوي المؤشرات الاقتصادية الأساسية 68
- جدول 3: الحالة المالية وميزانية الدولة نهاية عام 2018 106
- جدول 4: انخفاض المعروض للكتلة النقدية 108
- جدول 5: صافي مطالبات الدولة من عام 2015-2018 110
- جدول 6: الودائع المصرفية بحسب العملة 112
- جدول 7: الحساب الحالي لميزان المدفوعات لجمهورية جيبوتي 113

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

1. إبرير محمد، السياسة النقدية في ظل استقلالية السلطة النقدية – دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008م.
2. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998م.
3. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م.
4. أحمد شعبان محمد، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م.
5. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي للبور، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.
6. أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الواجهة القانونية، الدار الجامعية، مصر، 2003م.
7. إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000م.
8. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1976م.
9. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1996م.
10. أكرم حداد ومهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2005م.
11. أكرم حداد وهذلول مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005م.
12. أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، سورية، 2005.
13. بحوصي مجدوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012م.
14. بلسم حسين رهيف السهلاني، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى البنك المركزي العراقي، بحث تطبيقي في الدبلوم العالي (المعادل للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد، 2008م.
15. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.

16. بلغروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.
17. البندان (أ) و (ج) من الفقرة (1) من المادة (13) من قانون البنك المركزي العراقي المعدل بموجب قانون التعديل الأول رقم (63) لعام 2007.
18. بول ساميلسون ونورد هاوس ويليام ومايكل مانديل، الاقتصاد، تعريب: هشام عبد الله، ط15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001م.
19. جدايني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005م.
20. جريدة العرب الاقتصادية الدولية، البنوك المركزية في العالم سلطة منتزعة منذ العام 1844، الرياض، 31 مارس، 2016م.
21. جميل الزيدانين، السياسات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999م.
22. جن بودان: فيلسوف وقانوني وسياسي فرنسي، ولد في مدينة أنجر في العام 1530م، عضو برلمان باريس وأستاذ القانون في تلوز أشهر نظرياته هي نظرية السيادة. إبراهيم العريس، جمهورية جان بودان، جوهر الأمر الوصول الى الحق لا الى السلطة، جريدة الحياة، 2011، في شهر 11، يوم 29.
23. حسيم رحيم، دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المحاصر، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002م.
24. حمني حورية، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها – حالة الجزائر – رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
25. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 23، 2011م.
26. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.
27. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.
28. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1900-2004، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006م.
29. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005م.

30. دي كوك، الصيرفة المركزية، تعريب: عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة، بيروت، 1987م.
31. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط2، قسنطينة، الجزائر، 2008م.
32. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006م.
33. رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007م.
34. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك والسياسات النقدية، دار اليازوري، ط2، الأردن، 2006.
35. زواري فرحات زينب، دراسة العلاقات السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية، رسالة ماجستير أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، 2015م.
36. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتنمية، دار الجامعة الحديدة للنشر، الإسكندرية، 2005م.
37. سالم توفيق النجفي، اقتصاد العولمة مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها، دار النقاش، لبنان، 2009م.
38. سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007م.
39. السهلاني، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى البنك المركزي العراقي.
40. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989م.
41. سهير معتوق، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2002م.
42. السيد ياسين، العالمية والعولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.
43. شافعي ومحمود زكي، مقدمة في البنوك والنقود، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1982.
44. شمول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001م.
45. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.
46. صبحي تادرس قريصة وأحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، د.ت.

47. صبحي تادرس قريصة ومحمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م.
48. ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، ط1، الجزائر، 1993م.
49. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1993م.
50. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م.
51. عاطف مرزوق، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق يساوي في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، ط1، بغداد، 2007م.
52. عبادي رندة، متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية- دراسة حالة بنك الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015.
53. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.
54. عبد الله الصميدعي، دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي، المؤتمر العربي الخامس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005م.
55. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005م.
56. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك والنقود، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م.
57. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2001م.
58. عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وأثرها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامع الحديث، مصر، 2006م.
59. عبد المنعم السيد علي نار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.
60. عبد المنعم السيد علي ونار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004م.
61. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان/ 2004م.
62. عبد المنعم حمد الطيب، العولمة طبعتها-تحدياتها-التعامل معها، دار الإعلام للنشر والتوزيع، عمان، د.ت.
63. عزوز علي، قياس استقلالية البنوك المركزية في ظل إصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 11-12 مارس، 2008م.
64. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك منهج نقدي ومصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1998م.

65. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك-منهج نقدي ومصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1998م.
66. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990م.
67. غسان العياش، أزمة المالية العامة في لبنان قصة الانهيار النقدي (1982-1992)، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م.
68. قدي عبد المجيد، المدخل الى سياسات الاقتصاد الكلية (دراسة تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
69. ليلى سليمان على بكر، ظاهرة العولمة وموقف الإسلام منها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006م.
70. مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، تعريب: محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.
71. محسن احمد الخضيري، العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد والإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000م.
72. محمد حسين الوالي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.
73. محمد شريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
74. محمد عابد الجابر، قضايا الفكر المعاصر العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م.
75. محمد عبد العزيز عجمية ومدحت العقاد، البنوك والنقود والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.
76. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2000م.
77. محمد علي واحمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية - دراسة تحليلية - تطبيقات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، مصر، 2007م.
78. محمد علي واحمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية-تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2007م.
79. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003م.
80. محمود ولد عبد الله سبيوط، إثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حالة البنك المركزي الموريتاني، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008م.

81. مذهب مطر نذيب شوشر ورضوان وليد العمار، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، 1994م.
82. مرسوم قانون الاتحادي رقم 14 لعام 2018 في شأن تنظيم المنشآت والأنشطة المالية، الإمارات العربية المتحدة.
83. مروان عطوان، أسعار صرف العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدية، الجزائر، 1992م.
84. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981م.
85. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999م.
86. منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية – واقع وتحديات -، جامعة الشلف، الجزائر، د.ت.
87. منصور زين، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع التحولات، جامعة حسيني بن بو علي، الشلف، 2004م.
88. موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية (دراسة حالة بنك الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004م.
89. ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008م.
90. ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهر للطباعة والنشر، عمان، 2008م.
91. الهمايدية ومحمد، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1991م.

المصادر الأجنبية:

1. Claude Simon, Les Banque's, Edition La decouvert, Paris, 1984.
2. Sophile Brana, Michel Cazals, Pascal Kauffman-Economie monetaire et financiere- 2Edition, Dounod, Paris.
3. G.L Bash, Federal reserve policy making, N.Y, Alfred A.Knopf, 1950.
4. FJ Pierre Patton, Monnaie, Institution financer et Politiques monitaire, 4ed economica, Paris, 1987.
5. L. Fontagne. Macroeconomique, prevision, equiliber et politique paris, librairie, vuibert, Mars 1991.
6. Micher Raw Hill, Macro economique, Theorie et Politique, 1968.
7. Pierre Bezbakh, Inflation, Edition la Decouverte, 1996.
8. B.W. Fraser, central bank independence what mean, reserve bank of Australia Buetin December. 1994.
9. Gleen, Hubbard, Money, Financial system and the economy, Addison Wesley Publishing Inc, 1994.
- 10.L. Randall Wray, Central Bank Independence: Myth and Misunderstanding, op. cit, P 1.

شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

1. كمال القيسي، استقلالية البنوك المركزية لتفادي الأزمات المالية،
<http://www.banquecentrale.gov,2006>
2. الموقع الرسمي لبنك البوندز بنك:
<https://www.bundesbank.de/en/bundesbank/organisation>
3. القانون الاتحادي رقم 10 لعام 1980م بشأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية، موقع حكومة رأس الخيمة، دائرة النيابة العامة،
<http://rakpp.rak.ae/ar/Pages/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A--10-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-1980.aspx>
4. موقع البنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/page/39>
5. https://insamer.com/tr/cibuti_1180.html
6. <https://www.banquemondiale.org/fr/country/djibouti/publication/economic-update-april-2019>
7. <https://ticaret.gov.tr/data/5b885d7aaf23be7c5c10c652/Cibuti.pdf>
8. Banque Centrale De Djibouti
9. BCD-Rapport-Annuel-2018

السيرة الذاتية

ولدت عام 1995 في العاصمة جيبوتي. بعد تخرجي من المدرسة الثانوية الحكومية (امام الشافعي)، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أكملت تعليمي الجامعي في قسم المحاسبة بجامعة جيبوتي. واصلت تعليمي العالي في قسم البنوك والتمويل التابع لمعهد العلوم الاجتماعية في جامعة كارابوك.

ÖZGEÇMİŞ

1995 Cibuti Başkentinde doğdu. Devlet lisesi (Lycée D'état) Ekonomik Sosyal Bölümünden mezun olduktan sonra Cibuti Üniversitesi'nin Uluslararası Ticaret Bölümünde lisans eğitimini tamamladı. Karabük Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsüne bağlı olan İşletme Anabilim Dalında Yüksek Lisans eğitimine devam etmektedir.

Ad Soyad: Neima Said MOUSSA

Cep No: 0554 191 88 71

Adres: 100 Yıl Mh.1009 Cd. Birol Yapı Kooperatifi KARABÜK